مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٥٨٨**

الأربعاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيركن
	الأرجنتين	السيدة مارتينيث غراموغليا
	بيرو	السيد أوروشكو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد شينيو
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

قـرارات مجلـس الأمـن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2006/906)

06-65729 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2006/906)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وأوكرانيا وصربيا وفنلندا، يطلبون فيها دعوهم إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في النظر في البند المذكور، من دون حق التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة وبالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة رسكوفتش – إيفيك (صربيا)، مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد يواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد روكر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/906، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام، السيد يواكيم روكر.

السيد روكر (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر باقي أعضاء المجلس على دعوتكم لي إلى هنا، اليوم، لأحيط المجلس علماً بما آلت إليه الحالة في كوسوفو. وأود أيضا أن أرحب بدعوة المجلس رئيس الوزراء شيكو ليكون حاضرا بيننا اليوم في هذه المناقشة الهامة لمستقبل كوسوفو.

لا يزال المركز يطغى على جدول أعمال كل مَن كان معنياً بكوسوفو. وبطبيعة الحال، وبعد أكثر من سبعة أعوام من الإدارة الدولية وبناء القدرات المحلية، وبعدما خلص كاي آيد إلى أنه لا يمكن استمرار الوضع الراهن، يصبح للحدود الزمنية المحددة للعملية أهمية خاصة. ومن الواضح أن القلق قد ازداد على أثر قرار إرجاء الاقتراح الخاص بالمركز إلى ما بعد الانتخابات الصربية في ٢١ كانون الثاني/يناير. وستكون المحافظة على زخم عملية المركز بعدئذ عاملا أساسيا في كبت الشعور بالقلق نظرا للطريق الممتدة أمامنا، التي قد تكون مصدرا محتملا لعدم الاستقرار.

وفي نفس الوقت، يستمر القيام بعمل هام على المعايير كونه في صدارة أولويات حكومة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على السواء. ويتكون لدينا أحيانا انطباع من محاورينا الدوليين، مع كل

التركيز المنصبّ على عملية المركز، بأن تنفيذ المعايير قد تمّ نسيانه أو تنحيته جانبا. ليس الأمر كذلك على الإطلاق. فالمعايير لا تزال من صميم عملنا اليومي، مع التركيز بصورة خاصة على مجالات الأولوية الـ ١٣، التي حددها فريق الاتصال في فترة مبكرة من هذا العام، والتي حققت مؤسسات كوسوفو المؤقتة معظمها.

وما فتئت الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء شيكو، تثبت قيادة فعالة بصدد العمل بالمعايير، بتعزيز مؤسسات الحكومة المركزية والمحلية والحكم الانتقالي – البناء والإصلاح البعيد المدى بهدف التكامل الأوروبي عن طريق الشراكة الأوروبية من أجل كوسوفو. وقد سنّت الجمعية، وأصدرتُ شخصيا قوانين، وضعها فريق الاتصال في مصاف الأولويات، منها قانون يقرّ بصورة وطيدة تكافؤ المركز الرسمي للغتين الألبانية والصربية في جميع أنحاء كوسوفو، وقوانين خاصة بالحرية الدينية والتراث الثقافي، تتضمن أحكاما لها أهميتها الخاصة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية. واتخذت حكومة كوسوفو أيضا خطوات لضمان حرية التنقل، بالموافقة على تسلُّم المسؤولية من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، لتشغيل شبكة حافلات وقطارات حرية التنقل.

ومن مجالات التقدم الجديرة بالتنويه ما بذل من جهد لتهيئة الأوضاع لعودة المشردين داخليا. وهذا الأسبوع، سيكمل فيلق حماية كوسوفو مشروعا يستغرق ستة أشهر في قرية سفينجاري، على مقربة من ميتروفيتشا، لإصلاح الأضرار التي لحقت بالمنازل ولتحسين الهياكل الأساسية المحلية. وهذا من أكبر المشاريع التي يضطلع بها الفيلق وأبرزها، ويبرهن النجاح في إنجازه على مقدرة الفريق واستعداده لخدمة جميع سكان كوسوفو. وبالرغم من نجاح هذا المشروع، لم يعد بعد المشردون داخليا من صرب كوسوفو إلى سفينجاري. وأناشد بلغراد أن تشجعهم على ذلك. ومع هذا، ينبغي أن تتمثل المعايير التي يُحكم على مؤسسات الحكم الذاتي وفقا لها فيما تتخذه من إجراءات لتهيئة الأوضاع المناسبة للعائدين.

ومثال آخر: في بابوس، وهي قرية أخرى، ستكون مفاتيح ٨٣ منزلا من المنازل التي أعيد تشييدها جاهزة للتسليم في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. غير أن المنظمة غير الحكومية التي تنفذ المشروع قد أثارت بعض مخاوف خطيرة لدى البعثة من احتمال ألا تعود غالبية المستفيدين بالفعل. وموجز القول أن الجهود الطيبة سيكون تأثيرها محدودا ما لم يجر عمل المزيد، وخاصة من جانب بلغراد، لتشجيع عمليات العودة حين تُهيّأ لها الأوضاع المناسبة.

وقد ألحقت نداءات بلغراد المتواصلة لصرب كوسوفو بمقاطعة مؤسسات كوسوفو ضررا بالعمل الذي تؤديه كل من البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي للتقارب مع طوائف الأقليات وإنهاء العزلة التي تفرضها على نفسها. ولم تسحب الحكومة الصربية بعد توجيهها إلى صرب كوسوفو بالانسحاب من كشوف مرتبات مؤسسات الحكم الذاتي، بالرغم من نداءات المجتمع المدني العديدة لها بأن تفعل ذلك. وأناشد ممثل الحكومة الصربية أن يسحب هذا التوجيه.

ومن الشكاوى التي تكثر بلغراد وصرب كوسوفو من ترديدها أن الأمن غير كاف للسماح بقدر أكبر من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية في كوسوفو. بيد أن إحصائيات الشرطة تدل في الواقع على أن انخفاض حاد طرأ على الحوادث التي يمكن أن تكون الدوافع إلى ارتكابها عرقية، ونحن نرصدها بعناية شديدة. ورغم وقوع بعض حوادث خطيرة تجتذب الاهتمام العام بشكل واسع، فإن هذا التحسن العام في الحالة جدير بمزيد من التقدير. كما أن دائرة الشرطة في كوسوفو قد بذلت جهدا متضافرا للنهوض بأمن الأقليات بصفة عامة، ومن أدلة ذلك فتح مراكز الشرطة الفرعية في مناطق الأقليات وإشراك ضباط شرطة من

الأقليات بشكل فعلي في القيام بأعمال الشرطة بتلك المناطق. علاوة على ذلك، تفيد إحصائيات الجرائم في جميع فئات الإبلاغ بعدم وجود تفاوت يعزى إلى دواع عرقية فيما يتعلق بالجريمة. ومع ذلك فلا يمكننا أن نخلد للدعة ونكتفي بما حققناه. ومن ثم فنحن نواصل إيلاء أولوية رفيعة لجميع الحوادث التي تشتبه الشرطة في وجود دوافع عرقية أو سياسية وراءها.

وتعمل البعثة بشكل مكثف على التصدي لشاغل مهم آخر، هو إمدادات الكهرباء. ويمكن إرجاع الصعوبات في هذا الصدد إلى مشكلة رئيسية وحيدة. فشركة كهرباء كوسوفو، وهي مورّد الطاقة في كوسوفو، قد ورثت بنية تحتية في حالة من التلف، وليس لديها ما يكفي من الأموال للإصلاح والاستثمار ما لم يسدد المستهلكون ثمن الكهرباء التي يستخدمونها. وقد صادفنا بعض النجاح مؤخرا في تحسين ثقافة الدفع، ولكن بعض المستهلكين، وبينهم جميع صرب كوسوفو تقريبا، ما زالوا لا يدفعون التكلفة وتتراكم عليهم ديون كبيرة. بيد أن المحادثات الأخيرة كانت مشجعة بعض الشيء، ونتطلع الآن إلى نتيجة تتمثل في اعتراف صرب كوسوفو في نهاية المطاف بشركة كهرباء كوسوفو وتسديد ما يدينون به للشركة، مما يمكنها من تحديث النظام لما فيه مصلحة الجميع، بدءا من هذا الشتاء. وفي هذا السياق، من المهم للغاية أيضا أن يمكن لكوسوفو فعليا أن تستورد كميات إضافية من الكهرباء متى دعت الحاجة إلى ذلك، من خلال نظام التحويل الصربي.

وبصفة عامة، لقد تحقق الكثير هذا العام فيما يتعلق بالمعايير. ولكن هذا لا يعني أن كل شيء قد أنجز. بل يلزم بذل جهود مستمرة، كما تدل على ذلك المشاكل التي لوحظت في التقييم التقني لتنفيذ المعايير المعروض على الأعضاء. ويتوقف إحراز التقدم بالنسبة لكثير من المعايير أيضا على الوضوح بشأن مركز كوسوفو. ونعلم جميعا أن عدم اليقين الذي ما زال سائدا فيما يتعلق بمستقبلها يحدّ من التقدم في بعض المجالات الرئيسية، كعودة المشردين.

ومع أن من الواضح أن شوطا بعيدا قد قطع في عملية تحديد المركز هذا العام، يلزم المحافظة على هذا الزخم والتوصل إلى تسوية بشأن المركز في وقت قريب. وتسهم مشاركة فريق كوسوفو التفاوضي البنّاءة واتحاده، وهو يشمل بعض زعماء المعارضة، إسهاما كبيرا في التقدم المحرز في هذه العملية حتى الآن. ومن الأهمية بمكان أن يظل جميع أصحاب المصلحة على التزامهم إزاء هذه العملية وأن يستمروا في دعم الأعمال التي يقوم بها المبعوث الخاص أهتيساري.

وقد أشار فريق الاتصال دون مواربة إلى أنه متى بدأت عملية المركز فلا يمكن إيقافها. وتسوية مركز كوسوفو من شأنها أن تفيد منطقة البلقان بأسرها، بما فيها بلغراد. أما المزيد من التأخير فسينطوي على تكاليف سياسية واقتصادية كبيرة بالنسبة لكوسوفو، وبالنسبة لجيراننا، وبالنسبة للمنطقة ككل وللمجتمع الدولي. فالتأخير سيمثل ما هو أكثر من مجرد فقدان الوقت. ذلك أن التأخير من شأنه أن يزيد التوتر وأن يرضي نزعات المتطرفين من جميع الأطراف. ولن ييسر التأخير الوصول إلى حل، بل سيزيده صعوبة بقدر كبير. ولا يمكن أن تكون لأحد مصلحة في نتيجة من هذا القبيل.

وبمجرد اتخاذ قرار بشأن المركز، سوف يلزم أن تعد البعثة العدة لتسليم مقاليد الأمور على نحو منظم وميسور للمؤسسات المحلية والدولية التي يتم إنشاؤها في المستقبل بموجب تسوية المركز. ولا غنى عن التخطيط المبكر والحكيم لتحقيق ذلك، وقد أصبح التخطيط لعملية الانتقال الآن إحدى ألويتنا الرئيسية. ويلزم أن نبذل قصارى وسعنا، دون المساس بعملية المركز، قبل أن تبدأ فترة الانتقال الرسمية باعتماد المجلس لمشروع القرار.

وسوف يشكل نقل المسؤوليات من البعثة إلى السلطات المحلية والدولية المقبلة مهمة بالغة التعقيد. وأود أن أشير فقط إلى بعض العناصر التي تتطلبها.

سوف تحتاج كوسوفو إلى ترتيب دستوري جديد ليحل محل الإطار الدستوري، الذي يعتمد على البعثة. وسيتبع اعتماد دستور جديد بطبيعة الحال إجراء انتخابات. وسيتعين استعراض مجموعة التشريعات التي أصدرتها البعثة بأكملها وإدخال ما يلزم من تعديلات عليها من أجل الاستعاضة، مثلا، عن الإشارات إلى الممثل الخاص للأمين العام وإلى البعثة.

وسوف يتعين على السلطات المقبلة أن تنهض بجميع الوظائف التنفيذية التي لا تزال للبعثة فيها مسؤولية تشغيلية. كما سيتعين استحداث مؤسسات جديدة، يمكن أن تشمل وزارات جديدة، للاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة. وسيكون من الضروري القيام بمجموعة واسعة من المهام الأخرى بعد انتهاء ولاية البعثة، كتسليم محفوظاتنا إلى السلطة المقبلة وإنتاج وإصدار وثائق سفر وبطاقات هوية جديدة لتحل محل وثائق البعثة الحالية. وتلك المهام، فضلا عن تنفيذ تسوية المركز، سوف تلقي بأعباء كبيرة على السلطات المحلية. ويجب أن يدعمها المجتمع الدولي في هذا المسعى.

ومن المهم كذلك للمكتب المدني الدولي المقبل الذي يعكف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التحضير له أن يؤدي وظائفه بشكل كامل حين يحين أوان تحديد المركز. وأود أن أؤكد مجددا ما يلي: لن يجعل التأخير الحل أسهل؛ بل سيجعله أصعب كثيرا.

لقد أنجزت الأمم المتحدة الكثير في كوسوفو. وندين لكوسو الآن ولكم، أعضاء مجلس الأمن، بالتأكد من إتمام هذه المرحلة النهائية من إدارة الأمم المتحدة على نحو منظم ومتسم بالمسؤولية. وأثق بأن المجلس سيساعد في هذا المسعى بالإبقاء على الزخم في عملية المركز وبالعمل على اجتيازها بنجاح.

الرئيس: أشكر السيد روكر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ساندا رسكوفيتش إفاك، رئيسة مجلس جمهورية صربيا للتنسيق بشأن كوسوفو وميتوهيا.

السيدة رسكوفيتش إفاك (صربيا) (تكلمت بالانكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي، على تسنمكم رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. ويسعدني سعادة خاصة أن أخاطب جهاز المنظمة العالمية هذا.

انطلاقا من فكرة نتشاطرها جميعا – فكرة أن إرساء أسس سلام وأمن دائمين هو الهدف الذي يلتزم به الناس ذوو النوايا الحسنة جميعا – أود بصفة خاصة أن أشدد على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأمن في كوسوفو وميتوهيا. وتلك الأهمية لها دلالة خاصة لأن عددا كبيرا من الدول ذات السيادة تنظر إلى التطورات الأخيرة في غرب البلدان بقلق متعاظم، بسبب تقييمات غير واقعية معينة فيما يتعلق بمستقبل المركز القانوني لكوسوفو وميتوهيا.

صربيا مستعدة كل الاستعداد لتحمل نصيبها من المسؤولية في عملية حل مسألة كوسوفو وميتوهيا بنجاح، على أساس القانون الدولي وتمشيا مع القيم الديمقراطية المعتز بها عالميا. وإننا على ثقة تامة بأن مجلس الأمن سيساهم مساهمة حاسمة بنفس روح وثائقه السابقة، وبالدرجة الأولى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، المتخذ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي يؤكد بطريقة لا لبس فيها سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية.

من الواضح بصورة مطلقة أننا لن نتمكن إلا بإدارة المفاوضات بمنهجية ومسؤولية وتدريجية بشأن المركز المستقبلي لكوسوفو وميتوهيا من التوصل إلى حل مستدام

على الأمد البعيد. وهذا الحل لا يمكن تحقيقه بتسرع، بل ينبغي أن يكون ثمرة بناء الثقة والحوار والمفاوضات. وبخلاف ذلك، فإن تعقيدات جديدة ستظهر. فالثقة والحوار شرطان لا غنى عنهما لأي تعايش. أما التصرفات المتسمة بالانفعال والتسرع والعجرفة فلا طائل من ورائها. بل إنها لن تؤدي إلا إلى إبعادنا عن الحل. ولدينا قول مأثور: ''تجنب الطرق الأقصر – فقد لا تؤدي إلى المكان المنشود''.

ولكنني أجد لزاما علي مع الأسف أن أبلغ المجلس بالواقع المرير السائد في كوسوفو وميتوهيا الذي يشهد على انعدام الحرية والأمن هناك. فمنذ ١٥ آب/أغسطس وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ارتُكب ٧٥ اعتداء ذا دوافع طائفية، لحقت فيها جروح بـ ٢٣ شخصا من القومية الصربية. واستهدف المتطرفون أيضا طوائف أخرى. فزكير زوراب، وهو عضو من طائفة غوران بقرية غورنيا ربقة، فُجّرت داره في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ومرتكبو ذلك العمل الإرهابي، مثلما حدث مرارا وتكرارا في الماضي، لم يتم التعرف عليهم. لكن من المهم معرفة أن زوراب كان منخرطا، قبيل الهجوم، في خطط لجعل الطلاب الغورانيين يتلقون التعليم تمشيا مع المناهج الصربية. ونتيجة لذلك لم يتمكن أكثر من ١٠٠٠ طالب في ثلاث مدارس من مزاولة الدراسة طيلة أكثر من ٣٠ يوما.

وأثناء الفترة نفسها، في إقليم كوسوفو وميتوهيا، تعرضت للتخريب ١٧ محطة تحويل تابعة للشركة الصربية للتلفونات الخلوية تلكوم صربيا، وتعطلت عن العمل. هذا عمل إجرامي فعلي يقع أمام مرأى ومسمع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو)، لأن تلكوم صربيا حصلت منذ عام ١٩٩٧ على إذن رسمي بأن تزاول أعمالها في كامل أراضي صربيا، وسددت كل الضرائب المطلوبة لبعثة كوسوفو وحكومة كوسوفو الانتقالية. وذلك العمل زاد من عزلة السكان الصرب.

وينبغي التنويه أيضا بأن بعثة كوسوفو، في سياق كل أنواع الاتصالات، حاولت دائما، بدرجات متفاوتة، تمديد ولايتها، منتهكة بذلك سيادة صربيا. وثمة أمثلة عديدة على ذلك في أنشطتها المتعلقة بمنظمة الطيران المدني الدولي، واتحاد السكك الحديد الدولي، واللجنة الدولية للنقل بالسكك الحديدية، واتحاد البريد العالمي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. تلك الأنشطة كلها تستهدف القضاء على كل المزايا والرموز المقترنة بالمنظمات الدولية المتخصصة، توخيا لاستباق الحكم على المركز النهائي لكوسوفو وميتوهيا. وبتلك الطريقة، تتعرض ظروف التعاون والثقة بالطبع لمزيد من التقويض.

علاوة على ذلك، حدثت انقطاعات هائلة في الكهرباء وفي أوقات منتقاة. وهذا التمييز بلغ ذروته في المجتمعات المحلية الصربية في وسط كوسوفو وفي بلدية ستربشي، حيث نرى فترة ساعة من الكهرباء تعقبها ١٠ إلى ٢٠ ساعة بدون كهرباء. وإذا أضيفت إلى ذلك حقيقة أنه وقعت ٢٦٠ حادثة طائفية منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ كان الضحايا فيها كلهم من الصرب، يصبح الاتجاه السائد واضحا جدا.

اسمحوا لي أن أضيف تفاصيل حادثة تجعل المرء يتأمل: حتى بمساعدة بعثة كوسوفو، لم نتمكن من إقناع الجانب الألباني بالموافقة – على الأقل بإصدار بلاغ – بالحاجة إلى إعادة بناء دور الصرب من قرية بدوفاك الذين طردوا في أعمال الشغب التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. ففي ذلك الوقت، أشعلت الحرائق في دور الصرب في كل أنحاء كوسوفو ودمرت. والناس طردوا وبعضهم قتلوا.

وبالنسبة إلى عودة المطرودين والأشخاص المشردين داخليا، أود أن أذكّر بأنه، منذ عام ١٩٩٩ وحتى اليوم، يظل ما قد يصل إلى ٢٥٠٠٠٠ شخص مشردين داخليا عاجزين

عن العودة إلى كوسوفو وميتوهيا. واستنادا إلى بياناتنا، لم يعد سوى ٢ في المائة؛ واستنادا إلى بيانات بعثة كوسوفو، فالنسبة هي ٥ في المائة. لقد حدثت تحولات ديمغرافية كبيرة وهجرة واسعة في كوسوفو وميتوهيا. وعدد سكان برشتينا، العاصمة، ازداد ثلاثة أضعاف، ويقدر الآن بـ ٠٠٠ ٦٠٠ مقيم، ولكن لا يوجد أكثر من ١٠٠ صربي في برشتينا. وقبل عام ١٩٩٩ كان عدد الصرب في برشتينا يقرب من ٠٠٠ ٤٠.

أما بالنسبة إلى النصب التذكارية الدينية والتراث الثقافي والحريات الدينية بالنسبة إلى الصرب، فإن الألبان يكتفون بالتشدق بالكلام عن حمايتها. فالمعابد الصربية تتعرض في الحقيقة للنهب والتدنيس يوميا. وكنيسة الوشاح الأقدس في قرية بابن موست قرب أوبليك وكنيسة القديسة بكتا في غوبيليا، في بلدية فسيترن، تم الدخول إليهما خلسة وقُلب ما فيهما رأسا على عقب. وحدائق دير ديفيتش، في قرية لاوسا، في بلدية صربيكا، دمرت تدميرا كاملا، رغم أنها كانت تحت حراسة شرطة قوة كوسوفو ووكالة حماية كوسوفو، بعد أن كانت النيران قد أشعلت فيها في آذار/مارس ٢٠٠٤.

وأعمال البناء غير القانونية بالقرب من المواقع الثقافية داخل مناطق الحماية المقترحة جارية على قدم وساق. وبنهاية أيلول/سبتمبر، كانت أنشطة تشييد واسعة النطاق قد بدأت بالقرب من النصب التذكاري لتخليد الأبطال الصرب في القرون الوسطى في غازيمستان قرب برشتينا. وأثناء الفترة نفسها، وفي حي من أحياء قرية فليكا هوكا – قرية فيها ١٣ كنيسة تعود إلى فترة ما بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر – يجري بناء مرفق صناعي. وقد رسمت الخطط لبناء فندق كبير قرب دير غوريوك. إن ما يسمى بأنشطة التعمير هذه يثير بالطبع عميق القلق، لأن تلك الأنشطة يضطلع بها بالقرب من المواقع الدينية والثقافية التي يجب أن يمنح لها، في المفاوضات على المركز المستقبلي للمقاطعة، مركز المنطقة المحمية التي لا يسمح فيها للتعمير الحضري والصناعي.

تلك الأنشطة من الواضح أنها محاولة متعمدة لمنع صون حرمة المواقع الثقافية والبيئية. وإن حكومة صربيا وكل أعضاء جماعة الاتصال ما فتئوا يصرون على ذلك، بجعلهم التفاوض على التراث التاريخي أحد أولوياتهم.

وينبغي أيضا تبيان أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ما فتئت تبذل محاولات لإعادة كتابة التاريخ وحذف كل آثار الوجود الصربي في كوسوفو وميتوهيا. وأحد أشد الأمثلة الصارخة على الدعاية شبه – التاريخية الموجهة من وزارة الثقافة المؤقتة في كوسوفو تجلى في حادثة وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٥ في باريس. فوزير الثقافة، آستريت هراسيا، حاول توزيع نشرة في مبنى اليونسكو بعنوان ”النصب التذكارية في كوسوفو“. ذلك المنشور لا يتضمن أي إشارة على الإطلاق إلى المساهمة الصربية في تراث كوسوفو وميتوهيا. لقد اغضب نشر هذا الكتيب المشاركين ومسؤولي اليونسكو. وقام السيد سورين جيسن – بيترسن، رئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، بمنع توزيعه بناء على طلب معلن من وزير خارجيتنا. لكن ومع الأسف، ما زالت وزارة الثقافة المؤقتة في كوسوفو وبعد هذا الحدث المؤسف بعام، تواصل الترويج للأفكار نفسها في شكل مختلف. فعلى موقعها على الانترنيت، www.visitkosovo.org، هناك رواية تاريخية من طرف واحد تذكر أن كوسوفو كانت حصرا أرض الألبانيين من قديم الزمان.

ومما يؤسف له أن دور بعثة الأمم المتحدة مثير للقلق. فبالرغم من تحديد ولايتها بصورة واضحة في جميع وثائق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، إلا أنها تقوم في أغلب الأحيان بدور الحاكم المشترك وذلك بالسعي لخلق دولة للألبانيين. وغالبا ما تتعاطف بعثة الأمم المتحدة مع الألبانيين وتتجاهل التطرف الألباني.

وأود أن أذكّر بما قاله السفير كاي إيدي في استعراضه الشامل للحالة في كوسوفو، مشددا على أنه في إطار البحث عن حل لمركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل، يصبح من الأهمية بمكان أن نواصل تنفيذ المعايير كوسيلة وحيدة للمضي قدما. وأشار السفير إيدي أيضا إلى وجود مشاكل موضوعية أخرى هامة جدا. لكن ومع الأسف، لا يوجد في الوقت الراهن مؤشرات جدية إلى أن أحدا يرغب في الاعتراف على الأقل ببعض هذه التوصيات المناسبة والبناءة. ولقد قال المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتي أهتساري، قبل أسبوعين، إن الحل الوسط مستحيل وشيء غبي. إن هذا التصريح يلقي بظلاله على الجهود البناءة المبذولة، خاصة وأن الحل الوسط هو أحد المبادئ الهامة التي أيَّدها فريق الاتصال في اجتماعه في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

لا يخفى على أحد أن الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والفساد، أمور مستشرية في كوسوفو وميتوهيا. فتجارة المخدرات والأسلحة وعمليات التهرب توفر عصب الحياة لما يمارسه المجرمون والإرهابيون من أعمال على مسمع ومرأى المجتمع الدولي والشرطة والقوات العسكرية. وإنّ طراز عصابات المافيا بين الزمر الألبانية مزدهر في الوقت الحالي. وكان آخر المشاكل التي تدق ناقوس الخطر هو قيام تشكيلات ألبانية إرهابية شبه عسكرية قبل عشرة أيام في كوسوفو وميتوهيا باعتراض السيارات والتفتيش عن بطاقات الهوية وتهديد الركاب. وقبل عدة أيام، أيضا، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، وقبل مجرد دقائق من وصول القطار، نسف إرهابيون غير معروفين سكة الحديد في أطراف قرية مياليك التابعة لبلدية فوسترن. وكان الركاب الوحيدون في القطار من الصرب الذين يتنقلون على هذا الخط بصورة عادية من بريلوزجي وبليميتين وزيفجان. وإن نسف خطوط سكة الحديد هو مجرد عمل إرهابي شنيع آخر ضد الصرب.

ومهما كانت الحالة والأحداث صعبة في كوسوفو وميتوهيا، ينبغي لنا أن ننظر إليها بطريقة عملية ومسؤولة وبناءة. إن أي حل متهور سوف يكلف المنطقة والإقليم نفسه والمجتمع الدولي الكثير؛ فبدلا من تحقيق حل دائم، عليهم مواجهة وضع أكثر صعوبة وتعقيدا في كوسوفو وميتوهيا. إن الحل السريع سيكون بمثابة سابقة لخلق الكثير من الصعوبات.

ولا بد أن أشدد ثانية على أن الاستراتيجية التي يعتمدها الجانب الألباني برمتها هي في محصلتها عدم الاشتراك في المفاوضات الخاصة بمركز الإقليم. والألبان الكوسوفيون ينتظرون منحهم دولة ألبانية أخرى في البلقان داخل حدود صربيا المعترف بها دوليا. فمن وجهة نظر مصالح المجتمع الدولي بصورة عامة، إن هذه النتيجة غير مقبولة ولا يمكن لنا إلاّ أن نأخذ الحقائق على علاتها.

وأود أن أشدد على أن أي حل ينبغي أن يكون حلا وسطا خدمة للسلام والاستقرار الدائم. ويجب أن يتوصل إليه الطرفان المتفاوضان - الصرب والألبان. إن بلغراد، وحكومة صربيا والصرب الألبانيين خاصة يسعون للتوصل إلى اتفاق يضمن الحل الدائم بشأن التعايش المشترك في دولة عصرية ديمقراطية وغير مركزية.

ولذلك، فإن الجانب الصربي يرى الحل لمشكلة كوسوفو من خلال تنفيذ المبادئ والحلول المحددة الواردة في خطة الفريق الصربي المفاوض بشأن مركز كوسوفو وميتوهيا. إنه يبقى أفضل وسيلة لحل الوضع الراهن الشنيع في الإقليم. وأية نتيجة مغايرة ستؤدي إلى انعدام القانون، وانعدام القانون يخلق المزيد من انعدام القانون.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم التزامه باستقرار الإقليم وأمنه وأن يترجم هذا الدعم إلى أفعال. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باتخاذ خطوات لتطبيق سيادة القانون ومعاقبة

المجرمين والإرهابيين وباستتباب الأمن وتهيئة الظروف الأخرى الضرورية للعيش حياة طبيعية وكريمة. إن الحياة الكريمة لا تعرّفها الوثائق الأساسية للقانون الدولي، وإنما هي مترسخة في المعايير الأوروبية التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وطبعا، يعتمد بلدي بصورة رئيسية على القانون المحلي والقانون الدولي والمبادئ الديمقراطية والاتفاقيات والمعاهدات – لكن وقبل كل شيء، يعتمد على مبدأ العدالة الذي لا يمكن انتهاكه ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن هناك سبيلا للخروج من هذه الحالة. والحل الدائم يمكن أن يقوم على التخلي عن المطالب المتطرفة واتباع نهج وموقف وسطي معقول. ومن ناحية عملية، ذلك يعني حكما ذاتيا موسعا – وهو ذلك النوع من الحكم الذاتي لم تضمنه أية دولة أوروبية أخرى لأي إقليم من أقاليمها حتى الآن. ورغم الصعوبات الواضحة، هناك مجال للمناورة من أجل التوصل إلى اتفاق لحل وسط. يوجد مجال للمناورة لإيجاد حل. المحادثات التي أجريت حتى الآن لم تؤت ثمارها، وذلك لعدم المشاركة وقلة عدد الاجتماعات. ونقترح استئناف محادثات فيينا فورا وباشتراك الاتحاد الأوروبي، كي نحدد الأطر لأوسع حكم ذاتي ممكن لألبان كوسوفو في كوسوفو وميتوهيا. وينبغي للمفاوضات أن تكون مكثفة كي نتمكن من إحراز نتائج في أقرب وقت ممكن.

إن التهديد باستعمال العنف الذي نسمعه من هنا وهناك بصورة علنية من الجانب الألباني لا يمكن قبوله على أنه جدل عقلاني. فلربما يكون عنف اليوم نتيجة لازمة، لكن الأمور تتغير. والثوابت دائما أفضل من المتغيرات، وفي هذه الحالة، الثابت يعني الحوار والحل الوسط ونبذ استعمال العنف.

لقد أعلنت صربيا موقفها بشأن كوسوفو وميتوهيا قبل مجرد شهر ونصف الشهر بأسلوب مشروع تماما وقوي جدا. إن أكثر من نصف الناخبين المسجلين الذين يحق لهم التصويت صوتوا لصالح دستور صربيا الجديد. وتشمل ديباجته المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتقوم مواد هذا الدستور، وبصورة عملية، على ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم عليه هذا المحفل الذي يشرفني أن أخاطبه اليوم. وباعتماد المواطنين دستور بلدهم عن طريق الاستفتاء، أكدت مجددا الأغلبية الساحقة منهم التزامها بمبادئ حرمة السيادة والسلامة الإقليمية لحدود جمهورية صربيا، كما تؤكد ذلك أيضا الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إلى الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد يواكيم روكار، بالشكر على إحاطته الإعلامية. وأود كذلك أن أرحب بيننا بالسيدة راسكوفيتش – إيفتش، منسقة مركز جمهورية صربيا الخاص بكوسوفو وميتوهيا، وبالسيد شيكو، رئيس وزراء كوسوفو، بوصفهم جزءا من الوفد المرافق للسيد روكار.

سوف يدلي ممثل فنلندا ببيان باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، وأنا أؤيده تمام التأييد.

ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2006/906) على التقدم المطّرد الذي أُحرز في تحقيق المعايير، تمشيا مع مناشدات أعضاء المجلس. ويصدق هذا القول بشكل خاص على الأولويات التي حددتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفريق الاتصال، المتعلقة بحماية الأقليات وسيادة القانون.

ونلاحظ بارتياح اعتماد عدد من القوانين التي تهدف إلى ضمان حماية الأقليات. وهذا ضروري لتأكيد طابع كوسوفو المتعدد الأعراق، وهو تطور إيجابي، ولكن يتعين البناء عليه. ويجب تطبيق جميع المعايير على نحو ملموس

وسريع، لا سيما تلك المتعلقة بالحقوق الخاصة بالممتلكات وسيادة القانون، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالقضاء.

ونلاحظ أيضا انخفاض عدد الجرائم القائمة على أساس عرقي. ومع ذلك، تظل هذه الأعمال غير مقبولة؛ وبالإضافة إلى عبارات الشجب، يجب التصدي لها على نحو مناسب من خلال النظام القضائي.

ويشدد تقرير الأمين العام على الجهود التي تبذلها السلطة المؤقتة لإقامة علاقات اتصال مع طوائف الأقليات؛ وبالتالي، من المحبط جدا أن زعماء الصرب في كوسوفو لا يزالون خارج العملية السياسية، مما يضر بطائفتهم. وينبغي أن تزيل سلطات بلغراد جميع العقبات التي تحول دون مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة.

ويعرب وفدي مجدداً عن دعمه الكامل لعملية التفاوض التي يقودها السيد أهتيساري. ويؤسفنا أن نلاحظ أن مواقف الأطراف لا تزال متباعدة، وذلك كما أوضح تقرير الأمين العام.

وقد أحطنا علما بإعلان المبعوث الخاص أنه سيقدم توصياته بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في صربيا. وعندئذٍ، ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن قرارات على أساس هذه التوصيات، بما فيها التوصيات المتعلقة بتكيّف الوجود الدولي في كوسوفو.

ومن المهم عدم تأخير حل قضية تؤثر على الاستقرار الإقليمي وتحول دون تطبيق الإصلاحات التي نود جميعا رؤيتها تتحقق. ويجب أن يكون الحل النهائي مقبولا لدى أغلبية سكان كوسوفو، وأن يحترم أيضا المبادئ التوجيهية التي حددها فريق الاتصال وأقرّها مجلس الأمن.

السيدة مارتينيز غرامغليا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يواكيم روكر، على إحاطته الإعلامية وملاحظاته حيال آخر التطورات في كوسوفو. ونرحب برئيسة مركز التنسيق في جمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيدة ساندا راسكوفيتش. ونرحب أيضا برئيس الوزراء تشيكو، بصفته أحد أعضاء وفد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. واسمحوا لي أيضا أن أُردد عبارات التعبير عن الامتنان، التي تضمنها تقرير الأمين العام (S/2006/906)، للرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على صمودهم والتزامهم بقيم ومبادئ هذه المنظمة، وهم ينفذون مهامهم اليومية. وتشارك الأرجنتين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بوحدات شرطة ووحدات عسكرية وموظفين دبلوماسيين منذ بداية البعثة، وستواصل دعم عملها في المراحل القادمة.

مرة أخرى، يتحدث التقرير عن إحراز تقدم مطّرد في تحقيق المعايير، ويشدد بشكل خاص على الأولويات الثلاث عشرة التي حددها فريق الاتصال في حزيران/ يونيه الماضي. ونود أن نشدد على استعداد المؤسسات المؤقتة لتحقيق برنامج المعايير. ومما لا شك فيه أن هذا يسهم في تقوية مؤسسات كوسوفو. كما أن تحقيق المعايير شرط لا غنى عنه لتحقيق المنظور الأوروبي لكوسوفو، ويجب أن يظل محور الجهود التي تبذل أثناء عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل بكاملها، وحتى بعد انتهائها.

لكن المحبط أن التأثيرات الإيجابية لتطبيقها لم تلب بالكامل توقعات طائفة صرب كوسوفو، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى ترددهم في التعاون مع سلطات بريشتينا. ونحث طائفة صرب كوسوفو على التحلي بالنضج اللازم في تصرفاتها لتتحمل مسؤولياتها في مجتمع متعدد الأعراق فعلا. ويجب أن ينهي زعماء المجلس الوطني الصربي مقاطعتهم للمؤسسات المؤقتة، وفي نفس الوقت، يجب أن تزيل سلطات بلغراد، دون تأخير، جميع العراقيل التي تعوق هذه المشاركة.

وبالنسبة لمسؤولي المؤسسات المؤقتة، يجب أن يثابروا بقوة على تنفيذ المعايير ليتسنى لهم تحقيق الهدف المتمثل في وضع أسس مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي، تعيش فيه جميع الطوائف بكرامة وأمن. ومن أجل مستقبل كوسوفو، يجب أن تتصرف بحكمة جميع المجموعات التي يتكون منها مجتمع كوسوفو في هذا الوقت الحرج، ويجب أن يغتنم قادقا هذه الفرصة لتشجيع المصالحة والحوار.

وقد أشار السيد روكر إلى أن عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل قميمن على الحالة السياسية في كوسوفو. ولا ينكر أحد وجود توقعات مختلفة بالنسبة لنتائجها، إلا أننا نعتقد أن من الضروري المحافظة على الزخم في العملية المستمرة، لأن عدم اليقين قد يؤدي إلى قدر أكبر من عدم الاستقرار. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذه العملية ضمان أن يتمكن جميع الذين يعيشون في كوسوفو من التمتع بحياة آمنة ولائقة وهادئة وكريمة.

ولتحقيق ذلك، من الضروري أن يستند أي نهج يُتفق عليه إلى مفاوضات بين الأطراف، لا أن يكون شيئاً مفروضاً دولياً. ونرى أن هذا هو الأساس لأي اتفاق دائم، ونعتقد أنه ينبغي أن يكون أولوية للمجتمع الدولي. ويجب أن يسهم أي حل في الاستقرار الإقليمي باتفاق معقول وقابل للتنفيذ ودائم، أي يتمشى تماماً مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب أيضاً أن يستند إلى المبادئ التوجيهية لتسوية مركز كوسوفو، وأن يتمشى معها، وهي المبادئ التي وضعها فريق الاتصال وأقرها مجلس الأمن – لا سيما الاحترام الكامل لوحدة أراضي الجيران الإقليميين واستقرارهم الداخلي.

وترى الأرجنتين أن مستقبل كوسوفو لا يمكن أن يتسم بالرخاء والهدوء دون احترام تنوع شعبها احتراما كاملا. ومن الأساسي للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها، أن تختتم عملية مركز كوسوفو على نحو مرض، وتسفر عن نتيجة مقبولة لدى الأغلبية، وفي نفس الوقت، تحترم وتحمي الأقليات.

ونناشد زعماء الطرفين، الذين تتوفر لهم فرصة تاريخية، إظهار رؤية وإرادة سياسية لتحقيق تسوية تمكن كوسوفو من دخول مرحلة جديدة من تاريخها، وتمكن المجتمع الدولي من مواصلة تقديم الدعم لحل دائم لمسألة كوسوفو، يحترم احتراماً كاملاً مبدأ وحدة الأراضي.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تنضم الولايات المتحدة إلى الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص روكر ورئيس الوزراء تشيكو والسيدة رسكوفيتش – إيفيتش في المجلس.

تواصل الولايات المتحدة دعم الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تطوير حكومة حكم ذاتي في كوسوفو، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نقدر قيادة السيد روكر والعمل الذي يقوم به لإعداد كوسوفو لمركزها السياسي في المستقبل.

وتشعر الولايات المتحدة بالتشجيع إزاء التقدم الذي أحرزته كوسوفو في تحقيق المعايير ذات الأولوية التي وضعها فريق الاتصال. وينبغي لكوسوفو أن تبذل كل جهد ممكن، مع الدعم الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لاستكمال تنفيذ الأولويات ولمواصلة العمل بشأن المعايير الشاملة لكوسوفو، مع إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الملكية الفردية.

وندين بشدة الانفجار، الذي تعرض له في ٨ كانون الأول/ديسمبر خط السكك الحديد في بلدية فوشتري،

ونحيط علما مع القلق بالتقارير التي تفيد بإقامة حواجز تفتيش غير قانونية في غرب كوسوفو. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال العنف واحترام سيادة القانون. وينبغي تقديم الأفراد المسؤولين عن الانفجار، الذي وقع في ٨ كانون الأول/ديسمبر، وغيره من حوادث العنف إلى المحاكمة. ويجب على بلغراد أيضا أن تؤدي دورها للمساعدة على تحسين الوضع في كوسوفو من خلال دعم مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات المحلية، وإعادة سجلات المساحة التي أُخذت من كوسوفو والعمل مع المجتمع الدولي لضمان الاستقرار، ولا سيما في شمال كوسوفو.

وقد مضت ست سنوات ونصف السنة منذ تدخل المجتمع الدولي الذي وضع حدا للقتال في كوسوفو. ويستحق الشعب في كوسوفو –كل الشعب في كوسوفو – أن يكون لديه رؤية واضحة بالنسبة لمستقبله. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره الأخير عن كوسوفو، فإن مجرد التكهن بشأن تأجيل عملية المركز أدى إلى إثارة مشاعر الشك بالنسبة لطريق المستقبل، وقد يشكل مصدرا لعدم الاستقرار إذا ضعف الزخم. ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام على أنه لا بد من المحافظة على الزخم في العملية السياسية ومن تحقيق تسوية بشأن المركز قريبا.

ونشكر الرئيس أهتيساري على قيادته لمحادثات المركز. وتؤيد الولايات المتحدة قرار السيد أهتيساري بتقديم تقريره إلى الأطراف بدون تأخير عقب الانتخابات التي ستجري في صربيا بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير. ولهذه الغاية، نطلب إلى كل من بلغراد وبريشتينا أن تتقبلا تقرير الرئيس أهتيساري بعقل منفتح، والاستعداد لإبداء المرونة بشأن المسائل العديدة التي تجري مناقشتها، وتفهم أهمية التوصل إلى تسوية تساعد على تعجيل عملية اندماج المنطقة في الشراكة الأوروبية الأطلسية.

وإذ تدخل عملية المركز التي تقودها الأمم المتحدة بقيادة الأمم المتحدة مراحلها الختامية، يجب أن يتحلى كلا الطرفين بالواقعية إزاء النتيجة المحتملة. وكما أكد فريق الاتصال، لن تكون هناك عودة لكوسوفو إلى وضع ما قبل عام ١٩٩٩، ولن يكون هناك تقسيم لكوسوفو، ولن يكون هناك توحيد لكوسوفو مع أي بلد آخر أو مع جزء من بلد آخر. وفي الوقت نفسه، يجب أن تحظى التسوية بقبول شعب كوسوفو.

وأخيرا، من المهم بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وكذلك للسلطات في بلغراد وبريشتينا، العمل بتعاون وثيق مع ممثلي الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها في المجتمع الدولي بشأن تخطيط العملية الانتقالية اللازمة للفترة التي تلي انتهاء عملية المركز.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في التقدم بالشكر إلى السيد روكر على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السيدة راسكوفيتش – إيفيتش، رئيسة مركز التنسيق التابع لجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو ومتوهيا، وأن أرحب بحضور رئيس وزراء المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو، السيد تشيكو، في هذه الجلسة.

في حين أن شكل المركز النهائي لكوسوفو يهيمن على الحالة السياسية في كوسوفو، فإن تنفيذ المعايير هو التحدي الذي ينبغي لقادة كوسوفو التصدي له في كل يوم. وحيث أن المعايير تتضمن بعض العناصر الهامة التي توفر أسس الحكم القائم المستند إلى الديمقراطية وسيادة القانون، فإن اليابان تود أن تكرر تأكيد أهمية استمرار جهود التنفيذ من جانب حكومة كوسوفو في المستقبل، بصرف النظر عن المركز النهائي.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المستمر في تنفيذ مجالات الأولوية الـ ١٣، التي أشار إليها تقرير الأمين العام. إضافة إلى ذلك، نقدر إنشاء الهياكل ووضع خطط العمل من جانب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي لتنفيذ خطة عمل الشراكة الأوروبية، التي دمجت المعايير فيها الآن كجزء لا يتجزأ منها. ويمكن اعتبار هذه الجهود دليلا على التزام كوسوفو باستمرار تنفيذ المعايير في المستقبل.

وغني عن القول إن عملنا الجاد ينبغي أن يشمل جهود تنفيذ المعايير كافة. ومع ذلك، أود أن أشير إلى النقاط الثلاث التالية التي تتطلب اهتماما خاصا في ضوء الحالة المتوقعة في أعقاب تسوية المركز النهائي.

أولا، فيما يتعلق بعمل المؤسسات الديمقراطية، فإن عدم الإبلاغ عن إحراز تقدم بصدد مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات السياسية لكوسوفو يمثل مشكلة خطيرة. ونحن نعرب عن قلقنا البالغ، ولا سيما إزاء بلديات الشمال الثلاث ومقاطعتها المستمرة للاتصالات مع المؤسسات المؤقتة، ونحث تلك البلديات على أن تستأنف اتصالاتها بدون تأخير. ومن أجل حل تلك المشكلة، ينبغي لحكومة صربيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، أن تستجيب لدعوات المجتمع الدولي بالعمل الإيجابي بشأن تلك المسألة.

ثانيا، فيما يتعلق بالاقتصاد، فإنه لا يمكن إقامة مجتمع مستقر من خلال تحقيق استقرار الحكم وحده، بل يتطلب ذلك أيضا الانتعاش الاقتصادي. واقتصاد كوسوفو لا يقوم على الاكتفاء الذاتي. ويتعين على المؤسسات المؤقتة أن تضاعف جهودها لبناء ما يلزم من النظام الاقتصادي والمؤسسات، وأن تتصدى أيضا إلى مشكلة البطالة في أوساط الشباب، التي يقول البعض إنها تتجاوز نسبة ٦٠ في المائة. إضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه اهتمام خاص لخلق فرص العمل للعائدين ولطوائف الأقليات.

ثالثا، فيما يتعلق بحرية الحركة، فإن انعدام الثقة فيما بين المجموعات العرقية، ولا سيما الخوف لدى صرب كوسوفو وغيرهم من سكان الأقليات تجاه الأغلبية السكانية، يشكل عنصرا أساسيا في إعاقة حرية الحركة. ولذ ينبغي للقادة الألبان والصرب على حد سواء أن يتخذوا التدابير اللازمة لبناء الثقة لدى أبناء الشعب. وهذه المسألة، بالإضافة إلى مشكلة النقص في فرص العمل التي أشرت إليها سابقا، تشكل عقبة أمام عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ولهذا السبب، ندعو إلى اتخاذ تدابير فورية في هذا المجال.

وأود أيضا أن أبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بجهود المجتمع الدولي لأجل تحديد المركز النهائي لكوسوفو. أولا، ما فتئت اليابان تؤيد جهود المبعوث الخاص، السيد أهتيساري، وفي هذا السياق، نعرب عن تفهمنا لقراره بتقديم مقترحاته الشاملة مباشرة بعد الانتخابات المقبلة في صربيا. ثانيا، نرحب بالعملية التحضيرية الجارية بعناية للانتقال إلى وجود دولي مدني بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويتعين أن تحدث العملية الانتقالية بدون أي تأخير عقب تحديد المركز النهائي.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي اليوم، أود أن أوجه رسالة هامة إلى جميع الأطراف. وبما أن الحالة في كوسوفو ستصل إلى منعطف حاسم مع بداية العام القادم، نود أن نحث جميع الأطراف بقوة على أن تتصرف بأقصى درجة من التعقل للتأكد من أن المركز النهائي سيسهم في إحلال السلام والأمن في المنطقة.

السيد تشركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب في جلسة اليوم لمجلس الأمن بمشاركة السيدة راسكوفيتش - إيفيتش، رئيسة مجلس التنسيق التابع لجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا، ونشكرها على بيانها الموضوعي.

لقد استمعنا بعناية للبيان الذي أدلى به السيد روكر، رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والذي كان من الممكن أن يكون مفيدا، لو أن السيد روكر لم يتجاوز نطاق ولايته، ولو أنه امتثل على النحو الملائم لطرائق جلسة اليوم فيما يتعلق بالوفد المرافق له.

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام. وعلى الرغم من أوجه التقدم الإيجابية القليلة، فإن الإنجازات في تنفيذ المعايير التي حددها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأقليات العرقية، لا يمكن أن توصف حتى الآن بأنها إنجازات هامة. وخاصة مشكلة حماية التراث الديني والثقافي للأقليات، واللامركزية، وعودة اللاجئين غير الألبان، والعديد من المسائل الأخرى التي لا يزال حلّها بعيد المنال.

ونحن نثني على تعزيز الأساس القانوني والهادف إلى ضمان حقوق السكان غير الألبان في كوسوفو. لكن المشكلة الأساسية لا تزال هي نفسها: الهوة المتسعة بين وجود الوثائق ذات الصلة والوضع الفعلي في الإقليم. ومن المؤسف أنه ينبغي القول في هذه المرحلة إنه لم يتم بعد تنفيذ التعهدات بضمان حقوق غير الألبان في كوسوفو وأمنهم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نستذكر استنتاج الأمين العام أنه لضمان بناء الثقة والاستقرار، من المهم ضمان إيلاء الأولويات للتدابير الملموسة وليس للتدابير الرمزية.

ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام لحقوق الملكية لغير الألبان، بما في ذلك الكنائس الأرثوذكسية، خلال عملية الخصخصة في كوسوفو. وأية أخطاء في هذا الشأن قد تقود في النهاية إلى نشوء مجتمع ذي عرق وحيد في كوسوفو.

والشرط الأساسي للتقدم في برنامج المعايير هو توطيد الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة. وبدون ذلك، سيكون من المستحيل تحقيق حرية التنقل، وعودة اللاجئين والنازحين داخليا، والإنعاش الاقتصادي.

ويساورنا القلق لأنه على الرغم من انخفاض العدد الإجمالي للجرائم المدفوعة بنزعات عرقية، فقد تواصلت أعمال العنف ضد أمن صرب كوسوفو.

والتهديدات التي نسمعها دوريا بأنه ستندلع اضطرابات واسعة النطاق في كوسوفو إذا لم يتخذ قرار بتحديد مركز الإقليم بحلول تاريخ محدد هي مبعث قلق أيضا. ولا يمكننا تفسير ذلك إلا بأنه ابتزاز غير مقبول للمجتمع الدولي أو محاولة من الراديكاليين للتحريض على أعمال العنف.

وإننا ندين بشدة تنظيم الاضطرابات الواسعة النطاق في كوسوفو في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، التي شملت أعمال عنف ضد مكتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة الكائن في بريشتينا. ونعتقد أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو والوجود الدولي هناك سيبقيان الوضع تحت السيطرة. ويجب ألا يسمحا بتكرار تلك الأحداث في المستقبل.

ونحن نشاطر الأمين العام رؤيته المتصلة بعدم قبول السماح لمثل هذه الأحداث السياسية أن تقع، أو أن يقرر الشارع برنامج العمل. وإننا مقتنعون بأن أي تدابير لقلقلة الوضع في الإقليم أو إثارته ستجبر مجلس الأمن على استعراض الوضع، مما قد يؤدي إلى وقف فوري لعملية تحديد مركز الإقليم مستقبلا.

وكما تم التأكيد بشكل خاص خلال الاجتماع الأخير في موسكو مع وفد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسيد تشيكو، رئيس وزراء كوسوفو، تتحمل القيادة الألبانية في كوسوفو المسؤولية الأساسية عن عدم السماح بأعمال المتطرفين على أرض الإقليم التي لا تؤدي إلا إلى تعقيد عملية التسوية. ونناشد بإصرار القادة في الإقليم بأن تكثف جهودها بشكل حاسم لضمان تقدم حقيقي ودائم في تنفيذ المعايير، وخاصة تلك الأساسية لضمان مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو.

ويجب على الجانب الصربي، طبعا، أن يؤدي دوره في ذلك الشأن. ونحن نتفهم أن الأمين العام قد خاب ظنه بعدم مشاركة صرب كوسوفو في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. فهذا يثبت، في الوقت نفسه، أن ثقة الأقليات في المؤسسات لا تزال ضعيفة. وينبغي لمجتمع الأكثرية تهيئة أجواء تؤدي إلى تشجيع الأقليات، وخاصة صرب كوسوفو، على التعاون مع سلطات الأقاليم والمشاركة في جميع مناحي الحياة في كوسوفو.

وتحقيق تقدم ملموس وفعال في برنامج المعايير، هو أحد العوامل الحاسمة التي ستؤثر على مدى وناتج العملية التفاوضية حول تحديد مركز كوسوفو مستقبلا، تحت وساطة السيد أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام.

وإننا نرحب بالقرار الحكيم بتعليق محادثات تحديد مركز الإقليم إلى حين الانتهاء من الانتخابات في صربيا. وفي هذه المرحلة الدقيقة من تحديد مركز كوسوفو مستقبلا، من الأهمية القصوى ضمان أن تبذل بلغراد وبريشتينا جهودا حثيثة لإيجاد نتيجة تفاوضية فعالة ومقبولة بصورة متبادلة، ومواصلة الجهود الدولية الرامية إلى الإسهام في بلوغ تلك النتيجة، استنادا إلى المبادئ الأساسية الواردة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإلى وثائق مجموعة الاتصال.

وقد أبرز الأمين العام بحق حاجة الطرفين كليهما إلى إظهار قدر أكبر من المرونة والرغبة في تحقيق التسوية عبر العملية التفاوضية. فهما مدعوان إلى إيجاد نقاط اتفاق واتخاذ قرارات بعيدة الأجل ومستدامة. ونعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون محور الاقتراح الشامل لتحديد مركز الإقليم، الذي سيقدمه المبعوث الخاص في النهاية إلى الطرفين. ونتوقع تدابير من شأنها أن تعيد عملية تحديد المركز مستقبلا إلى أساسها السابق القائم على مبادئ متفق عليها دوليا، وهذه التدابير هي السبيل الوحيد الممكن لحل المشكلة في كوسوفو. ويعني هذا في المقام الأول الحاجة إلى إعطاء الأولوية للمفاوضات ورفض قيود زمنية صارمة غير مدفوعة بالجهد لتحقيق الانسجام التدريجي بين مواقف صرب كوسوفو والألبان. فيجب علينا إعادة الطرفين إلى المفاوضات من جديد، آخذين في الحسبان مصالح كل من بلغراد وبريشتينا، بدون أن نلوي ذراع أحد. ويتحتم علينا أن نتفحص بمزيد من العناية المقترحات المحددة المقدمة من بلغراد، والتي تدل على محاولة الصرب المشاركة في العملية التفاوضية.

ولسنا نرى بديلا عن تسوية تفاوضية، مهما كان تحقيقها صعبا. وهذا هو الأمر الأهم الآن. وإدانة بلغراد لعدم إظهارها نهجا بنّاء أو لإخلالها بالوضع في كوسوفو أمر غير مبرر. ونود أن ننضم إلى نداء الأمين العام لجميع الأطراف بأن تكف عن أي أعمال أو بيانات أُحادية.

وعلى أية حال، إن القرار بشأن تحديد مركز الإقليم مستقبلا سيكون ذا طابع عالمي. فالقرار التفاوضي، غير الأحادي وغير المفروض بشأن كوسوفو، هو وحده الذي يمكن دعمه من مجلس الأمن، لتفادي إيجاد سابقة سلبية في سياق حل أزمة داخلية.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): نرحب أيضا بمشاركة الممثل الخاص روكر، ورئيس الوزراء تشيكو،

والسيدة ساندا دسكوفيتش – إيفيتش في مناقشة اليوم حول تحديد مركز إقليم كوسوفو مستقبلا.

إنها حقا رغبة وفد غانا في أن يكون جزءا من توافق الآراء الذي سيخرج به في النهاية مجلس الأمن حول تحديد مركز كوسوفو مستقبلا. ومع ذلك، فإننا نعترف بأن هذا يبقى مسألة بالغة التعقيد، في ضوء الهوة الواسعة القائمة بين الأطراف. والمعضلة هي كيفية تلبية المطالبة بتقرير المصير من جانب أكثرية السكان الألبان في كوسوفو من جهة، وحرص الحكومة الصربية على صيانة السلامة الإقليمية للدولة الصربية من جهة أخرى، كما هي مبينة في أحكام الدستور الجديد، الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وفي هذا الشأن، اسمحوا لي بالقول إن غانا تولي القدر ذاته من الاهتمام للمطلبين المتضاربين، وهي تعتقد أنه يجب استكشاف جميع الاحتمالات لتسوية تفاوضية للمأزق الراهن، وفقا لمبادئ القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نحن ندرك حقيقة استحالة وجود سلام واستقرار دائمين في كوسوفو، إلا إذا أدت العملية النهائية لتحديد مركز الإقليم إلى نتيجة تضمن الاحترام لحقوق جميع الجماعات العرقية في كوسوفو، وشجعت تلك الفئات أيضا على المشاركة الفعالة والمفيدة في الشؤون العامة في إطار نظام ديمقراطي.

ونعتقد أن الاستراتيجية الراهنة تشمل العناصر الصحيحة، بتأكيدها على استحداث مؤسسات ديمقراطية فاعلة يمكنها تثبيت سيادة القانون بفعالية، وضمان حرية التنقل في بيئة سالمة وآمنة، وتسهيل عودة النازحين، ناهيك عن بناء اقتصاد حيوي من أجل رفاه شعب كوسوفو. ويشجعنا في ذلك الصدد ما اتخذته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومكتب المبعوث الخاص من إجراءات خلال الفترة قيد الاستعراض بغية الوفاء بالاحتياجات المؤسسية لكوسوفو وإشراك الأطراف في قضية اللامركزية، والتراث الثقافي والديني وحقوق الطوائف على السواء.

وعلى الرغم من أن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن لا يرقى إلى مستوى التوقعات، فيما يتعلق بالأولويات الثلاث عشرة لتنفيذ المعايير، فإن ذلك لا يعزى إلى عدم محاولة القيام بذلك. وفي غياب الإرادة السياسية القوية لإشراك النظراء الألبان، عرقل صرب كوسوفو إحراز التقدم.

وفي ذلك الصدد، إن استمرار رفض الأقلية الصربية المشاركة في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، على الرغم من مختلف الانفتاحات التي قامت بها الحكومة، مقترنة بالآليات المؤسسية التي تم إنشاؤها لكفالة المساءلة عن حقوق كل الأقليات واحترامها، يشكل تحديا كبيرا. ونحث صرب كوسوفو والسلطات في بلغراد على عدم رفض تلك الانفتاحات الإيجابية بوصفها تلاعبا ساخرا في عملية المركز النهائي، بدون إخضاعها لاختبار عملي. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك تتمثل في المشاركة في عملية بناء المؤسسات التي ترسم مستقبل وطنهم.

وفي الوقت ذاته، نجد أن نمط العداء بين الشباب الألبان إزاء الصرب مقلق على الخصوص، لأنه لا يبشر بوجود انسجام بين الطائفتين في المستقبل. ونحث على بذل جهود واعية بغية غرس قيم التسامح والوحدة في نفوس الشباب ومختلف المجموعات العرقية. وخلافا لذلك، لن تكون الجهود الراهنة سوى حركات رمزية.

ولذلك، فإن المسألة ذات الأهمية الحاسمة لنا اليوم في هذه المرحلة تتمثل في ما إذا كانت كوسوفو تمتلك القوة الداخلية والمرونة على تحمل ضغوط الادعاءات المتضاربة بشأن مركزها القانوني في المستقبل. والمسألة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بذلك، هي ما إذا كان بالإمكان جعل

السلطات في بلغراد وصرب كوسوفو يقبلون بكوسوفو المستقلة وذات السيادة مع ترك الأغلبية الألبانية تمسك بزمام السلطة بحزم. ولا تمتلك غانا ردودا بسيطة على تلك الأسئلة.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام السيد يواكيم روكر، وإزجاء الشكر إليه على عرضه. وأرحب بوجود رئيسة مركز شؤون التنسيق لجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيدة ساندا رسكوفيتش – ايفتش، وأرحب أيضا بوجود رئيس الوزراء تشيكو بين أعضاء وفد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تؤيد اليونان البيان الذي ستدلي به بعد قليل الممثلة الدائمة لفنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وترحب اليونان بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير وخاصة ”أولويات تنفيذ المعايير“ الثلاث عشرة العائدة لفريق الاتصال، ويشدد على ضرورة استمرار التزام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في ذلك الصدد. ويكتسي التنفيذ الفعّال للمعايير، الذي ينبغي ألا يقتصر بأي حال من الأحوال على النقاط الثلاث عشرة المذكورة آنفا، أهمية مركزية في إقامة كوسوفو الديمقراطية التي تتسم على الدوام بتعدد الأعراق وتعيش بسلام واستقرار.

إن اعتماد تشريعات مؤخرا من قبيل القوانين المتعلقة بحرية الدين، واستخدام اللغات والتراث الثقافي يشكل تطورات هامة، ونتطلع جدا إلى تنفيذها الكامل.

ويمثل التقدم المحرز في عمل وزارتَيْ العدل والشؤون الداخلية خطوات إيجابية. ونشدد أيضا على أن انتشار سيادة القانون يشكل عنصرا أساسيا لديمقراطية تعمل بنجاعة. بيد أننا لاحظنا عدم إحراز أي تقدم جوهري على ما يبدو بشأن اللامركزية فيما يتعدى أولى المشاريع الرائدة الثلاثة، على الرغم من أنه كان يفترض أن يكون العدد الأصلي خمسة، ونهيب بكل الأطراف المعنية أن تنهض بالعملية.

وندعم تماما الموقف المبدئي للأمين العام المتعلق بالإدانة القوية للعنف. ونود كذلك الإعراب عن قلقنا إزاء التفجير الأخير لخطوط السكك الحديد في مركز كوسوفو والتقارير المتعلقة بإنشاء رجال مقنعين نقاطا للتفتيش. ونلاحظ أن الهجمات التي تطال المواقع الدينية قد قلّت ونكرر أنه ينبغي ألا يكون لتلك الحوادث مكان في مجتمع معاصر وديمقراطي إطلاقا.

ولقد وسمت التطورات الإيجابية القطاع الاقتصادي كذلك، مما يستهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي وإنشاء سلطة مصرفية مركزية لكوسوفو. ونفهم أن بلغراد تقدمت بعرض بشأن توفير الكهرباء وأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبلغراد تقتربان اقترابا وثيقا من الاتفاق بشأن كيفية قبول ذلك العرض. وسنقدر الحصول على المزيد من المعلومات بشأن هذه المحادثات، إذ أننا ندعم أية مبادرة ترمي إلى تحسين الحياة اليومية لسكان كوسوفو دعما قويا.

وكما ذكر الأمين العام أيضا في تقريره، لا تزال هناك مصادر قلق تتعلق بالعدد المتدني للعائدين من الأقليات. ولا يمكن أن تعزى النتائج المحدودة إلى انعدام الفرص الاقتصادية فحسب. ولا يسعنا أن نتجاهل أن مفهوم الأمن أو حقيقته وحرية الحركة لا تزال عوامل أولية تقوض التقدم المحرز في ذلك المجال.

ولا يسعنا إلا التشديد مرة أخرى على ضرورة إشراك صرب كوسوفو وأهمية مشاركتهم في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وتشكل مشاركة صرب كوسوفو في تلك المؤسسات عاملا أساسيا في خدمة أفضل مصالحهم، ولذا نحث بلغراد على تشجيعهم في ذلك الاتجاه.

وأخيرا، وبالإشارة إلى العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل، أود أن أكرر موقف بلدي على أن أفضل نتيجة ممكنة وأكثرها استدامة للعملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل تتمثل في التوصل إلى حل يتم قبوله على نحو متبادل. ولذا فإننا نرحب بإدراك المجتمع الدولي ضرورة إبداء بعض المرونة في الإطار الزمني الذي يسمح بإجراء المزيد من العملية السياسية الحقيقية لتحديد مركز كوسوفو، ويمنح مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، بين جملة أمور، الوقت اللازم لمواصلة جهودها بشأن تنفيذ المعايير والمضي فيها.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب نحن أيضا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد يواكيم روكر، ونشكره على عرضه. ونرحب كذلك بممثلة صربيا، السيدة رسكوفيتش – ايفتش، ونشكرها هي الأخرى.

ونود الإشادة بالممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تقديمهما المساعدة في تنفيذ المعايير في كوسوفو وعلى جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي للمشاكل في ذلك البلد.

ونرحب بالتقدم المحرز في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو في جهودها المستمرة الرامية إلى تنفيذ النقاط الثلاث عشرة ذات الأولوية لتنفيذ المعايير التي قدمها فريق الاتصال. ونلاحظ من تقرير الأمين العام أيضا التقدم الكبير الذي أُحرز في ذلك الصدد. ونشيد كذلك بمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو على الخطوات التي تتخذها من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون في كوسوفو.

ولئن رحبنا بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير في كوسوفو، فإننا نأسف لأن قضية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل لا تزال معلَّقة. وبلا شك فقد اتخذ ذلك المزيد من الأهمية والرؤية في الحياة السياسية في كوسوفو. ومع ذلك، نشيد بالمبعوث الخاص، السيد مارتي أهتيساري، على كل جهوده التي تستهدف عقد المزيد من جولات المحادثات المباشرة بين بلغراد وبريشتينا. ولكن، يساورنا القلق لأن موقفَيْ الطرفين لا يزالان متباعدين للغاية. ونحن ندرك التحذير الذي يقدمه الأمين العام في التقرير المتعلق بأثر الفشل في تضييق فجوة الاختلافات بين الجانبين. ويزعجنا احتمال أن يؤدي المزيد من التأخير إلى زيادة عدم استقرار ذلك البلد.

ولذا نكرر دعوتنا إلى قادة كلا الجانبين إلى التفاوض بحسن نية. ونهيب بالجانب الصربي أن يشجع صرب كوسوفو على المشاركة في المؤسسات السياسية، ونناشد قادة كوسوفو أن يتواصلوا مع الصرب والأقليات الأخرى. ونحثهم أيضا على الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات علنية واتخاذ قرارات انفرادية قد يؤَولها الجانب الآخر على أنها عدائية واستفزازية. ولا طائل من مواصلة العنف الذي يروم تعطيل التغيير السياسي، الذي لا يسهم سوى في تقويض عملية السلام.

وبما أننا قد أشرفنا على نهاية مدة ولايتنا في المجلس، فإننا لن نكون أعضاء عندما سيقوم المبعوث الخاص بعرض توصياته في آذار/مارس المقبل على ما هو متوقع. غير أننا نؤمن بأنه من مصلحة كل أفراد شعب كوسوفو أن يغتنموا، هم وقادتهم، الفرصة السانحة، ابتداء من الآن ولغاية آذار/مارس، لتعزيز المصالحة والحوار. ونحثهم على قبول توصيات المبعوث الخاص ودعمها عندما تُعرض.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أيضا بضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السيد روكر على الإحاطة الإعلامية

التي قدمها اليوم. و بالنيابة عن وفد بلدي، أود أيضا أن أشكر السيدة رسكوفيتش – إيفيتش، رئيسة مركز التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، على بيانها. ونرحب أيضا في الجلسة بحضور رئيس وزراء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو السيد تشيكو، باعتباره عضوا في وفد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ستدلي به في وقت لاحق بعد ظهر اليوم ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولهذا سأقتصر على الإدلاء بالتعليقات التالية.

إننا،على نحو عام، نتفق مع التقييم الإيجابي للتطورات في كوسوفو منذ انطلاق عملية تحديد المركز، مثلما هو معروض في التقرير الأخير للأمين العام (S/2006/906). ونود أن نضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في حثه غالبية سكان كوسوفو والممثلين الرسميين لكوسوفو على استدامة هذا التعزيز، والتحلي بروح المسؤولية السياسية والنضج، والالتزام الثابت بعدم استخدام العنف لتحقيق التغيير السياسي في كوسوفو وتحديد مركزها. وندعو سلطات كوسوفو إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لكفالة الأمن للجميع ومعالجة مسألة الإفلات من العقاب.

وما لم يتم إجراء تحقيق شامل بشأن الجرائم ومحاكمة مرتكبيها، فسيكون من المستحيل في نظرنا تحقيق التعايش السلمي والمصالحة بين الطوائف في كوسوفو. ونؤمن بأن ذلك يكتسب أهمية حاسمة، لا سيما أن المرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قادمة على الأرجح، وأن سلطة تواجد دولي، سواء الحالي أو المحتمل في المستقبل، لن تقوضها أي أعمال أو استفزازات غير معقولة.

ولا يزال دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو وغيرهما من المنظمات والهيئات الدولية في كوسوفو، حيويا وأساسيا لإحلال السلام وتثبيت الاستقرار في المنطقة، ولنتيجة عملية تحديد المركز وتنفيذها. ونؤمن بأنه لا بد من استدامة التواجد الدولي في كوسوفو بعد تحديد مركزها.

ونتفق مع السيد روكر على أن تنفيذ المعايير يجب أن يظل أولوية هامة. وقد لاحظنا بارتياح التوجهات الايجابية بشكل عام، والتزام الحكومة التي يترأسها السيد تشيكو بمواصلة جهودها في ذلك الاتجاه. ومن الأهمية الحاسمة أن نكفل مواصلة هذه الجهود واستدامتها مع التركيز بشكل خاص على الأوليات الـ ١٣ التي حددها فريق الاتصال.

وأود أن أؤكد مجددا على أن تنفيذ المعايير يكتسي القدر ذاته من الأهمية لكفالة طابع كوسوفو المتعدد الأعراق والديمقراطي، فضلا عن منظورها الأوروبي. ومن المتوقع أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أبرز وأكثر حسما في المرحلة المقبلة من عملية تحديد المركز. وبذلك، كلما زاد ما تنفذه كوسوفو من معايير اليوم – كلما حققت تقدما أكبر في عمليات الاندماج، بغض النظر عن زخم عملية تحديد المركز.

وتعدد الأعراق في واقع الأمر يعني أن كوسوفو هي أيضا وطن للصرب. وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين العام على أن إحراز التقدم سيتم من خلال إظهار، فعلا لا قولا، أن الكل سينعم بمستقبل في كوسوفو. والأغلبية الألبانية في كوسوفو هي من يتحمل، في آخر المطاف، المسؤولية الأساسية عن إظهار استعدادها لقبول تحمل المسؤولية عن كفالة رفاه وأمن الصرب وغيرهم من الأقليات العرقية في كوسوفو في المستقبل، باعتماد تدابير مناسبة. وينبغي للطائفة الصربية أن تشعر بأنها جزء مرغوب فيه ولا يتجزأ من المجتمع برمته، وأن مركزها الاجتماعي والاقتصادي سيتم الاعتراف به وكفالته عندما يشرع في تنفيذ عملية تحديد المركز.

ومن ناحية أخرى، نؤمن بأن مسألة مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة ينبغي فصلها عن عملية تحديد المركز. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نحث بلغراد وبريشتينا على السماح لصرب كوسوفو بممارسة كامل حقوقهم من خلال مشاركتهم في المؤسسات. ونعتقد أن ذلك سيسهم أيضا إسهاما إيجابيا في عملية المفاوضات بشأن تحديد المركز.

وفي الختام، نجدد الإعراب عن دعمنا للعملية التي يقودها السيد أهتيساري، ولا نزال نؤمن بضرورة إيجاد تسوية دائمة ومتوازنة نتيجة لها. وينبغي للجانبين إيلاء الأولوية القصوى للسعي إلى تسوية متوازنة وحل توفيقي من خلال محادثات تفاعلية من شأنها، في آخر المطاف، التعبير عن الشواغل الموضوعية لجميع الأطراف المعنية، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

وأخيرا، نود أن نؤكد على أنه كيفما كانت نتيجة عملية تحديد المركز، فإن الكوسوفيين والصرب سيضطرون إلى العيش بعضهم مع بعض، جنبا إلى جنب. ومن مصلحتهم الحيوية إيجاد أفضل شكل وأكثره استدامة للتعايش السلمي والتعاون على نحو يعبر عن طموحهم وشواغلهم المشروعة.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي أيضا بممثل صربيا، ورئيس وزراء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو.

بتعيين السيد أهتيساري لقيادة المفاوضات بشأن تحديد مركز كوسوفو، أراد الأمين العام، بدعم من مجلس الأمن و المجتمع الدولي، ترسيخ عملية سياسية من شأنها أن تؤدي بالصرب والألبان في نهاية المطاف إلى التعايش في مجتمع متعدد الأعراق.

وإذ نعي ما هو معرض للخطر هنا، وبالنظر إلى استقرار المنطقة برمتها، فإن الكونغو قد أيدت دعوة فريق الاتصال إلى استكمال المفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٦. واليوم، وعلى ضوء ما أدلى به الأمين العام من تعليقات، فضلا عن المعلومات الإضافية التي وافانا بها السيد روكر، فلا بد من أن نلاحظ أننا نقف أمام مفترق طرق بعد سبع سنوات من الإدارة والمركز المؤقتين. ويبدو أن اتخاذ إجراء على وجه السرعة ضرورة ملحة.

وإننا نتطلع باهتمام كبير إلى تقديم اقتراح التسوية الذي اضطر السيد أهتيساري إلى تأجيله في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كي يأخذ في الحسبان الانتخابات التشريعية التي تنوي بلغراد إجراءها في ٢١ كانون الثاني/يناير. وفي ضوء الحالة التي وصفها تقرير الأمين العام، من المهم ألا نواصل إرجاء هذه العملية، لأن ذلك سينطوي على مخاطر واضحة، بما فيها تجدد أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة التي لا هدف لديها إلا استغلال أوجه الإحباط المحتملة.

وفي الوقت الذي تحملنا كل المؤشرات على الاعتقاد أننا على وشك الوصول إلى خط النهاية، على مجلس الأمن أن يعرب عن إدانته القوية لأي أعمال انفرادية أو تهديدات أو أعمال عنف، قد تقوض العملية السياسية التي قادها السيد أهتيساري بجهد جهيد. وينبغي لنا أيضا أن نستنكر اختيار قادة صرب كوسوفو عدم المشاركة في العملية السياسية بالتخلف عن حضور أعمال المؤسسات الانتقالية في كوسوفو. وعلى النحو الذي شدد عليه الأمين العام، أيا كانت نتائج تسوية مركز كوسوفو في المستقبل، على الصرب والألبان أن يجدوا حلولا مشتركة للمشاكل التي يتشاركونها، الناشئة فيما يتعلق بالخدمات التي يجب تقديمها للجميع، بدون أي تمييز.

ويذكر التقرير إحراز تقدم محدود في المحادثات، بسبب مواقف الطرفين التي يبدو أنه لا يمكن التوفيق بينها.

ونعرب مرة أخرى عن ثقتنا التامة بالسيد أهتيساري ونأمل أن يتمكن من أن يقترح تسوية تفي بتوقعات المجتمع الدولي.

وبخلاف هذه النتائج الضئيلة، من المشجع أن نلاحظ التأثير الإيجابي الذي أحدثته مسألة المركز على المرحلة الأخرى للعملية السياسية ألا وهي: تنفيذ المعايير. وبمبادرة من حكومة كوسوفو، المدعومة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو–التي نشيد بجهودها الدؤوبة – تم إحراز بعض التقدم الإيجابي في المجالات الأساسية المتعلقة بالمصالحة بين الطائفتين وبإنشاء مجتمع متعدد الأعراق. وتتعلق تلك العملية بوجه خاص بالأولويات الـ ١٣ التي حددتها البعثة ومجموعة الاتصال.

إن إنشاء الوحدتين البلديتين النموذجيتين سيساعد في الحد من الانقسام العميق بين الصرب والألبان في كوسوفو وسيعزز في نهاية المطاف التطور الذي نأمل فيه جميعا، ألا وهو مشاهدة الصرب والألبان في كوسوفو يعيشون معا في احترام لتنوعهم ومع مراعاة حماية الأقليات.

وبالتالي يتوقف الأمر على الطائفتين في أن تتحملا مسؤولياتهما في هذه المرحلة النهائية. وفي نهاية المطاف، أيا كانت التسوية السياسية التي يتم التوصل إليها، سيشكل دعم المجتمع الدولي ضرورة لضمان قابلية العملية للبقاء.

السيد أوروزكو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء أود، على غرار المتكلمين السابقين، أن أعرب عن شكري للسيد يواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه التقرير المتعلق بأعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة ما بين ١٥ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأشعر بالامتنان أيضا للسيدة ساندا رسكوفيتش – إفيتش، رئيسة مركز التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، على بيانها. وإضافة إلى ذلك، أرحب بالسيد أجيم شيكو، رئيس وزراء المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو.

إن تقرير الأمين العام (S/2006/906)، الذي يصف بشكل موضوعي التطورات في عملية كوسوفو خلال الفترة التي أشرت إليها، يقدم لنا عناصر هامة للنظر فيها لتحديد مركز كوسوفو. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أبرز بعض التطورات الإيجابية التي حصلت على أرض الواقع. وبالرغم من الصعوبات المتصورة حتى الآن، ينبغي تشجيع تلك التطورات بحيث توفر دعما بناء لعملية كوسوفو.

أولا، إن الجهد الذي بذلته حكومة كوسوفو في عام ٢٠٠٦ لتنفيذ المعايير – وخاصة الأولويات الـ ١٣ التي حددتها مجموعة الاتصال – جهد جدير بالثناء. وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المعايير يعزز مؤسسات كوسوفو ويساعد على إرساء الأساس للتطور في المستقبل.

كما أن من الأهمية بمكان، في هذه الفترة الأخيرة، حدوث بعض التطورات الهامة في المجال الاقتصادي. وأشير بوجه خاص إلى التقدم الذي تم إحرازه في تطوير التعدين وتوليد الطاقة المرتبط به، بالإضافة إلى إعادة تأهيل عدد من مرافق توليد الطاقة. كما مثل المؤتمر الدولي للاستثمار في كوسوفو، الذي عقد في ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، خطوة هامة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

وكما ذكر وفدي في عدة مناسبات، فإن أي تسوية سياسية تحدد مركز كوسوفو لن تكون قابلة للبقاء إلا إذا تم تحقيق الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي الطويل الأجل. وفي ذلك الصدد، نناشد الأطراف الاقتصادية الفاعلة في كوسوفو أن تواصل السعي لتشغيل قطاعاتها الإنتاجية ولضمان الإدماج الفعال لكوسوفو في بيئتها الإقليمية.

وإضافة إلى ذلك، لا يمكن إنكار أنه ما زالت توجد في كوسوفو حواجز من الصعب للغاية التغلب عليها. وتشكل العملية المتصلة بمركز كوسوفو في المستقبل عاملا مهيمنا على الحياة السياسية، على النحو الذي ذكره السيد روكر. ويؤدي الإحساس بعدم اليقين إلى عدم الاستقرار. وما زالت الأطراف تعرب عن آراء متعارضة لا تترك مجالا يذكر للمفاوضات. وتلك الحالة لا تساعد على إيجاد سياق مناسب للتوفيق بين جميع القطاعات الاجتماعية ولتحسين الظروف للتوصل إلى تسوية نهائية.

وبيّن الأمين العام في تقريره أن حوادث العنف التي يشارك فيها صرب كوسوفو ما زالت مستمرة. والأمر المثير للقلق أيضا أن مشاركة الصرب في المؤسسات السياسية لكوسوفو ما زالت عمليا معدومة. وبالمثل، وفقا للأرقام التي قدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بينما بقي عدد الأقليات التي تعود إلى كوسوفو ثابتا، فإنه ما زال غير باعث على الارتياح.

إن تحديد مركز كوسوفو في المستقبل يجب أن يكون شاملا وألا يستبعد أي قطاع من القطاعات التي تشكل المجتمع. وبعبارة أخرى، يتطلب بناء مجتمع متعدد الأعراق المشاركة الفعالة من جانب جميع القطاعات المعنية. وبدون مثل ذلك التوافق في الآراء، لا يمكن إيجاد حل دائم فيما عدا الهوية القانونية التي يعتمدها الإقليم.

ومرة أخرى، تود بيرو أن تعرب عن دعمها للعملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات لمركز كوسوفو. وفي ذلك السياق، نؤيد العمل الذي يضطلع به السيد أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام، بغية تحديد مركز يعزز التطور والتقدم لجميع سكان كوسوفو ويعزز الاستقرار في المنطقة بأسرها.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على تقريره (S/2006/906) وأشكر ممثله الخاص، السيد روكر، على إحاطته الإعلامية الممتازة. كما أرحب بوجود السيدة رسكوفيتش – إيفتش، رئيسة مركز التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، وأشكرها على مخاطبة المجلس.

لقد وصلت مسألة كوسوفو الآن إلى مرحلة حاسمة. ولاحظنا، منذ بداية هذا العام، ومع الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، إحراز بعض التقدم في تنفيذ المعايير. ولكن التحديات ما زالت قائمة في مجالات مثل الضمانات الأمنية وعودة اللاجئين والوئام الإثني.

وبالنظر إلى الحالة على أرض الواقع في كوسوفو، نرى أنه لا يمكن بعث الأمل بمستقبل كوسوفو إلا إذا تمت المحافظة على زخم تنفيذ المعايير وتحقيق تقدم كبير في إنشاء مجتمع متآلف ومتعدد الأعراق. ويحدونا الأمل في أن تتغلب المؤسسات المؤقتة وقادتها، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على الصعوبات الحالية وأن تنفذ المعايير بطريقة شاملة وفعالة. كما ينبغي للأطراف المعنية الأخرى أن تقدم تعاونا إيجابيا.

وظلت عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل مستمرة لفترة عام تقريبا. وبمساعدة السيد أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام، انخرطت الحكومة الصربية وسلطات كوسوفو في اتصالات وأجرت حوارات ومفاوضات على مختلف المستويات وفي مختلف الأماكن. ومع أنه تم إحراز بعض التقدم، ما زال كلا الطرفين يتمسكان بموقفيهما المتعارضين. وبالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجه هذا المسعى، فإن الصين ترى أن من المهم

بشكل بالغ أن يستمر العمل. وذلك سيساعد على دفع عملية مركز كوسوفو في المستقبل في الاتجاه الصحيح.

وتشعر الصين بالقلق حيال الحوادث الفردية للعنف التي حصلت مؤخرا في كوسوفو. ونأمل أن يمارس كلا الجانبين ضبط النفس وأن يواصلا حوارهما بروح مرنة وواقعية وبناءة بغية التوصل إلى حل مقبول للطرفين.

كما لاحظنا أن المبعوث الخاص أهتيساري أوضح أنه سيقدم تقريرا نهائيا في بداية العام المقبل. ونأمل أن تضطلع توصياته بدور بناء في تسوية مسألة مركز كوسوفو في المستقبل.

إن مسألة كوسوفو مسألة حساسة فعلا ومعقدة؛ ولها تأثير مباشر على السلام والاستقرار في البلقان والمناطق المجاورة. وتشكل مدى إمكانية التوصل بشكل مناسب إلى تسوية مسألة كوسوفو مصدر قلق للجميع. وفي تسوية مسألة كوسوفو، يلزم أن نستمع لآراء جميع الأطراف، وخاصة الأطراف في البلدان المجاورة. وعلينا أن نضع في الاعتبار التأثير المحتمل الذي يمكن أن تحدثه طرائق التسوية على المناطق المجاورة. ويجب أن تؤدي أي تسوية إلى حل دائم لمسألة كوسوفو؛ ويجب ألا تحدث اضطرابا جديدا أو تأثيرا سلبيا على استقرار المناطق الأخرى.

وظلت الصين دائما تتقيد بمبدأ القانون الدولي المتمثل في وجوب احترام سيادة جميع البلدان وسلامة أراضيها.

ينبغي أن يكون المجتمع الدولي ومجلس الأمن غير منحازَيْن فيما يتعلق بمسألة مركز كوسوفو مستقبلا وأن يشجعا الطرفين على السعي إلى خطة تحظى بقبولهما معا عن طريق مفاوضات بنّاءة تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن المتصلة بهذه المسألة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أودّ أن أتكلم بإيجاز. ولديَّ ١٠ نقاط، فأرجو أن تسامحوني إذا جاءت صريحة وغير لبقة.

أولا، أود أن أرحب بالممثل الخاص روكر، وبرئيس الوزراء تشيكو والسيدة ساندا رَاسكوفِتش – ايفِتش. أهلا وسهلا بهم في هذا المجلس.

وثانيا، تدين المملكة المتحدة العنف في كوسوفو وفي كل مكان آخر في المنطقة، إدانة بلا تحفظ. ويجب تقديم مرتكبي العنف – سواء كانوا من ألبان كوسوفو أو من صرب كوسوفو أو من أي عنصر عرقي آخر – إلى العدالة. لكنني أنبِّه إلى أنه يجب ألا يستنتَج من ذلك أن سلطات كوسوفو نفسها هي المسؤولة عن ذلك العنف.

ويجب على كل الأطراف الكف عن العنف واحترام سيادة القانون والمبادئ التوجيهية التي أعدها فريق الاتصال، والتي أقرها المجلس. وإن حدث عنف بعد تسوية مسألة المركز، ستترتب على ذلك آثار في دمج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

وثالثا، يتضح من كلمات الممثل الخاص وأعضاء المجلس أنه تم إحراز تقدم في مجال العمل بالمعايير، وهذا أمر نرحب به كل الترحيب. إن سلطات كوسوفو والسيد روكر يستحقون شكرنا، ودعمنا أيضا، لإحراز مزيد من التقدم.

ورابعا، لا ينتهي تنفيذ المعايير بتسوية مسألة المركز. فهي جزء من الإطار المتكامل للاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وإذا ما حدث انهيار تال للتسوية، فستكون هناك آثار على عملية الدمج تلك.

وخامسا، فيما يتعلق بالمشاركة، مما يبعث الشعور بخيبة الأمل أن يتعين على أعضاء المجلس مرة جديدة أن يدعوا بلغراد إلى السماح لصرب كوسوفو بأن يشاركوا بصورة بناءة في مفاوضات حول مستقبلهم. إن بلغراد

لا تحمي صرب كوسوفو بعدم السماح لهم بالمشاركة. إن ما تحميه هو منحاها الخاص المتشدد، وقد قال بعض أعضاء المجلس اليوم إنهم لا يرون ذلك مقبولا. لقد دعونا صربيا مرارا إلى تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة. ومن المخيب للآمال إلى حد بعيد أنهم يعودون مرة أخرى إلى تحدي المجلس بهذا الشأن.

وسادسا، أود أن أقول إن المملكة المتحدة تعتبر نفسها صديقة لصربيا. ونريد مساعدة صربيا على الاندماج في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية. وقد اشتركنا مؤخرا مع زملائنا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومع حلفائنا في الترحيب بصربيا وغيرها من بلدان المنطقة في منظمة ”الشراكة من أجل السلام“. ومن المؤسف ألا تقابل يد الصداقة التي مدتها منظمة الناتو وبلدان كبلدي لجذب صربيا إلى الشراكة من أجل السلام باستعداد متبادل من قبل صربيا لاحتلال موقعها المناسب في أوروبا وإقامة علاقات على أساس حسن الجوار.

وأود، سيدي الرئيس، أن أشير إلى الرسالة التي وجهها إليكم اليوم رئيس وزراء كوسوفو، تشيكو، التي يقول فيها ”نحن لا نسعى إلى تحاشي صربيا، بل نسعى إلى لقائهم كجيران في شراكة مستقرة وناضجة“. إننا ندعو صربيا إلى أن تعامل كوسوفو بالمثل. ومن الأهمية لنا بمكان أن تكون أوروبا مكتملة وحرة. ولا يمكن ذلك من دون صربيا، ولكننا كذلك لسنا مسؤولين عن عزلة صربيا، التي تفرضها بلغراد.

وهذه نقطتي السابعة: إني أرحب كثيرا بما قالته السيدة إسكوفتش – إيفيتش عن سيادة القانون التي تسترشد بها صربيا في أعمالها. أن هذا أمر طيب للغاية، لكنه بحاجة إلى أن يتجسد في الممارسة. وندعو بلغراد بصورة خاصة إلى نقل ملاديتش وكراديتش إلى محكمة لاهاي. فإن هذين الرجلين مسؤولان، وقد أدينا بجرم مجزرة سربرينتسا، التي قتل فيها ٧ ٠٠٠ رجل وصبي من المسلمين. وندعو بلغراد أيضا إلى الكف عن تشجيع الانفصاليين في جمهورية صربسكا والكف عن التدخل في شؤون البوسنة الداخلية. لقد حدد اتفاق دايتون للسلام ماهية البوسنة: إنها دولة بكيانين، أحدهما جمهورية صربسكا. وليس هناك مجال لتأويل مقارن – ولن نسمح بأي تأويل مقارن – بين تسوية مسألة مركز كوسوفو ومركز غيرها من بلدان المنطقة بما في ذلك البوسنة.

أثار عدد من المتكلمين اليوم مسألة المركز. والأمر الهام هو أن يساند المجلس مبعوثنا الخاص، السيد مارتي اهتيساري، الذي نؤيد تعيينه من قبل الأمين العام. وقد ذكرت السيدة اسكوفيتش – ايفتش الدستور الصربي ومنهاج العمل الصربي. إننا نحترم حق الشعب الصربي في التعبير عن آرائه. ولكن البرنامج والدستور الصربي هما، فيما يتعلق بتسوية مركز كوسوفو عرضان جانبيان. والعرض الوحيد في المدينة هو عملية اهتيساري لتسوية المركز وبيانا فريق الاتصال في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، اللذان أيدهما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن أعضاء فريق الاتصال. وتلك مجموعة حقيقية وأساسية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهناك مجموعة هامة من الوثائق. ونحن نتطلع إلى بلغراد لوقف حملتها الرامية إلى الحط من قدر السيد اهتيساري. فهي لا تحقق شيئا ولا تجدي إلا تصغير صربيا في أعين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

أما نقطتي التالية، فهي ملاحظة أننا قضينا وقتا جد طويل لتسوية مركز كوسوفو، رغبة منا في استمالة بلغراد. لكني أظن أنه بات من الواضح بصورة متزايدة أن بلغراد لا تريد المشاركة معنا، ولا تريد المشاركة مع المبعوث المعني بالمركز في تسوية مسألة المركز. إن هذا يدعو إلى الأسف،

على نحو ما قاله اليوم كثيرون من أعضاء المجلس. ونحن كنا نفضل إلى حد بعيد حلا تفاوضيا. لكن فريق الاتصال قد اختط أيضا طريقا بديلا، إن تعذر التوصل إلى ذلك الحل.

وأخيرا، فيما يتعلق بطبيعة تسوية مسألة المركز ذاتها، لا يعود الأمر إليّ ولا إلى أي امرئ في المملكة المتحدة أن يقول ما ذا ينبغي أن يكون عليه المركز. وكما قلت آنفا، إن ذلك من اختصاص السيد أهتيساري. وفي نفس الوقت أظن أنه يتعين علينا جميعا الإقرار بأن هناك توافقا في الآراء متزايدا في صفوف كثرة من المراقبين على أن من المحتمل أن تُرسي أية تسوية على أساس شكل من أشكال استقلال كوسوفو، بإشراف شديد وبحضور مدني وعسكري دولي وضمانات فولاذية تحمي حقوق طوائف الأقليات في كوسوفو وأمنها. إن نتيجة كهذه ستكون منسجمة مع مبادئ فريق الاتصال التوجيهية وبيانات هذا الفريق الوزارية، التي ردد معانيها كثيرون في المجلس اليوم، فيما يتصل بتسوية تحظى بقبول أكثرية سكان كوسوفو. ومن الصعب تحديد أية خيارات بديلة تتوفر لها مقومات البقاء، وتوفر أساسا أفضل لتهيئة مستقبل كوسوفو الديمقراطي واستقرار إقليمي واسع النطاق. وبطبيعة الحال، يجب أن تتضمن كل تسوية المعايير التي تباحثنا بشأنها اليوم – معايير لا يزال المجتمع الدولي – وهو على حق – يركز عليها، وهي بمثابة الركن الأساسي لدمج أي بلد في البُنى الأوروبية – الأطلسية.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): إني أود، على غرار الآخرين، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد روكر، على إحاطته الإعلامية المفيدة. وأود كذلك أن أشكر رئيسة مركز التنسيق في صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيدة ساندا راسكوفيتش – إيفيتش، على بيانها، ورئيس وزراء المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو، السيد تشيكو، على حضوره.

إني أؤيد البيان الذي ستدلي به بعد قليل الممثلة الدائمة لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

ويسرنا أن نلاحظ أن المؤسسات المؤقتة قد بذلت جهودا حثيثة لتحسين تنفيذ المعايير منذ إعداد التقرير السابق. وترحب الدانمرك بالالتزام بالمضي قدما، الذي تبديه الإدارة في برستينا وخاصة بالنظر للأولويات الـ ١٣ التي حددها فريق الاتصال. غير أن هناك عددا من المجالات، لا بد فيها من مزيد من الاهتمام، ليس أقلها ما يتصل بسيادة القانون وحرية التنقل. إن العنف – سواء كانت دوافعه عرقية أم لم تكن – يقوض المصالحة ويهدد التقدم بخطره، ونحن ندين حوادث العنف التي اندلعت مؤخرا.

إننا نرحب بالخطوات الملموسة التي اتخذتها المؤسسات المؤقتة لتحسين أحوال الأقليات في كوسوفو.

بيد أن من الواضح أيضا أن هذه الخطوات لا تحسن العلاقات بين الغالبية والأقليات تلقائيا. ويلزم أن يخلق قادة المؤسسات المؤقتة الثقة فيما بين جميع فئات كوسوفو العرقية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتواصل معها وإظهار استعداد حقيقي للقبول بالحلول الوسطى.

ويساورنا قلق شديد إزاء الخطوات التي تتخذها البلديات التي يوجد بها صرب كوسوفو في شمال كوسوفو لقطع الاتصالات مع المؤسسات المؤقتة وإقامة هياكل موازية. وزعماء صرب كوسوفو يضرون بطائفتهم بالبقاء خارج العملية السياسية، كما يشير الأمين العام في تقريره. ولذا فنحن نحث بلغراد على تشجيع ممثلي صرب كوسوفو على المشاركة بشكل بنّاء في المؤسسات المؤقتة في بريشتينا، وليس أقلها الهيئات البلدية.

ونأمل جميعا في التوصل إلى حل مستدام لمستقبل كوسوفو. أما عدم التعاون والانعزال والمواقف الجامدة فلن تؤدي إلى مستقبل أفضل. وأما المرونة والتراضي فهما

شرطان مسبقان للحل المستدام، وسيتطلب الأمر اتخاذ إجراءات منسقة وتطلعية من جانب جميع الأطراف الفاعلة. وسيكون المستفيدون الرئيسيون هم أهل كوسوفو جميعا، بغض النظر عن انتمائهم العرقي، وسكان جمهورية صربيا، بل وجميع شعوب غرب البلقان. فالتعاون والمشاركة يخدمان مصلحة الجميع على خير وجه.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل للمبعوث المعني بالمركز، السيد مارتي أهتيساري. ونرحب بعزمه على تقديم مقترحات لتسوية شاملة بشأن المركز إلى الأطراف بعد الانتخابات البرلمانية في صربيا.

وفي رأينا أن إطالة أمد عملية تسوية مركز كوسوفو لن تفيد الاستقرار الإقليمي. وينبغي أن يلبي الحل تطلعات الغالبية من ألبان كوسوفو، وفي الوقت ذاته أن يشتمل على حماية وضمانات كافية للأقليات.

وتنظر الدانمرك إلى الحالة في كوسوفو من منظور إقليمي. وندعم بإصرار كلا من البعثة وقوة كوسوفو. ونتطلع إلى أن تنعم شعوب المنطقة بمستقبل أكثر سلاما ورخاء هي جديرة به. وسيتضمن هذا تعاونا وثيقا على الصعيد الإقليمي من أجل الاندماج المشترك لهذه البلدان الأوروبية بالفعل في الهياكل الأوروبية الأطلسية، التي تنتمي إليها بحق. بيد أن المنظور الأوروبي الأطلسي يتوقف على تنفيذ المعايير وإيجاد حل مستدام لمركز كوسوفو في المستقبل.

الرئيس: سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لقطر.

أود أن أرحب بالسيد يواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، وأشكره على تقديم إحاطته الإعلامية للمجلس. ونشيد بجهوده وبالجهود التي يبذلها جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأرحب كذلك بالسيدة راسكوفيتش – إيفيتش.

لقد طال أمد الأزمة في كوسوفو، ومعها معاناة شعب ذلك الإقليم، ولقد حان الوقت للتوصل إلى تسوية لتلك الأزمة وحلول لجميع المشاكل التي انبثقت عنها. ومن المشجع أن كثيرا من الجهود قد بُذلت لتحقيق ذلك، وكان للأمم المتحدة دور أساسي في تلك الجهود إلى جانب الأطراف الأخرى.

وقد بدأت تلك الجهود تؤتي ثمارها، حيث بدأت مؤسسات الدولة في كوسوفو تأخذ شكلا مستقرا وفعالا في إدارة شؤون الإقليم وخدمة شعبه. ولكن الإقليم ما زال بحاجة إلى الكثير من الدعم من قِبل المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة في تعزيز مؤسساته وضمان الاستقرار والتنمية فيه.

ولكن من الضروري للاستقرار طويل الأمد أن يتم التوصل إلى تسوية لوضع الإقليم. وفي ذلك الخصوص ما زالت مواقف الطرفين متباينة تباينا كبيرا، ولو أن من المشجع أن الحوار ما زال مستمرا. وقد تم بالتالي حل عدد من المسائل الفنية والدستورية والقانونية وغيرها من المسائل الجزئية.

إن من شروط التوصل إلى حل مستدام لمستقبل كوسوفو المشاركة الفعالة لقادة ألبان وصرب كوسوفو في أجهزة الحكم، وفي جميع فعاليات الدولة والمجتمع الذي يجب أن يكون مبنيا على ركيزة الاعتراف بتعدد الأعراق. وإلى جانب ذلك، لا بد من مشاركة جميع الفئات في الحوار حول الوضع المستقبلي للإقليم، حتى يكتسب شرعية واستمرارية. وعلى الجانبين تشجيع هذه المشاركة والامتناع عن كل ما يعرقلها أو يثبطها.

إن الجهود المبذولة في تحقيق التقدم المرجو في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو، ونقاط الأولوية الـ١٣ التي قدمها فريق الاتصال إلى حكومة كوسوفو، أمر يبعث على التفاؤل.

ولكن لا بد من الانتهاء من هذه الخطوات في سبيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أما بالنسبة لمسألة عودة اللاجئين، فلا يزال مستوى عودهم ضئيلا للغاية وغير مقبول، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي ما زالت بحاجة إلى تحسين. ولابد من دعم المجتمع الدولي لهذه العملية. ولكن، إضافة إلى ذلك، فإن السبب الأهم لانخفاض عدد العائدين هو الغموض حول وضع كوسوفو المستقبلي.

وختاما، نشيد بدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الاتصال الخاصة بكوسوفو على جهودها المبذولة في تعزيز الاستقرار والتنمية في إقليم كوسوفو وتحديد الوضع المستقبلي له.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثلة فنلندا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعرب عن تأييدهما لهذا الإعلان أيضا البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، كما أعربت عنه البلدان المرشحة لعضويته تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، والبلدان الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، وكذلك مولدوفا.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد يواكيم روكر، على الجهود التي يبذلها لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والتحضير للانتقال من البعثة إلى الوجود الدولي المقبل في كوسوفو بعد تحديد مركز كوسوفو.

وكما يشير الأمين العام، فقد كانت السمة الغالبة على الأشهر الماضية هي بالفعل المفاوضات المتعلقة بالمركز والتحضيرات المبدئية لانتهاء ولاية البعثة وللفترة الانتقالية. وقد عمل المبعوث الخاص مارتي أهتيساري منذ بداية هذا العام بنشاط على التعامل مع كل من بلغراد وبريشتينا من خلال إجراء محادثات مباشرة ومشاورات بين الخبراء في المجالات الرئيسية مثل حقوق الطوائف واللامركزية وحماية الإرث الثقافي والديني، وأيضا الاقتصاد.

وفيما يتعلق بمركز كوسوفو في المستقبل، تواصل كل من بلغراد وبريشتينا للأسف الإعراب عن موقفين متناقضين كل التناقض. وكما يشير الأمين العام في الفقرة ٢ من تقريره، لقد ساعدت هذه المحادثات الجانبين على "إجراء تبادل هام في الآراء ... دون التوصل مع ذلك إلى أي تحول هام في المواقف".

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يشجع كلا من بلغراد وبريشتينا على العمل البناء بشأن عملية المركز. لكن ينبغي ألاّ تستمر تلك العملية بدون نهاية، ولا ينبغي لأيّ من الطرفين أن ينفرد يوقف العملية أحاديا أو يخرجها عن مسارها الصحيح باللجوء إلى العنف، مثلا.

وإننا نوافق تماما على رأي الأمين العام الذي لاحظ باستياء أن الهجمات العنيفة ما زالت تستخدم من جانب قلة في محاولة لإحداث تغيير سياسي. ولاحظ أيضا أن العملية السياسية لا يمكن أن تمليها أحداث الشارع وأنه لن يكون هناك تساهل مع العنف.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه الكامل للمبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتي أهتيساري، وإدارته للعملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل. ونرحب بنيته تقديم اقتراح بشأن التسوية الشاملة لمركز

الإقليم وسيعرضه على الأطراف بعد الانتخابات البرلمانية التي ستعقد في ٢١ كانون الثاني/يناير.

ونتفق مع الأمين العام في رأيه بشأن التطورات الإيجابية في كوسوفو عموما. واللجنة الأوروبية رحبت في تقاريرها المرحلية السنوية عن بلدان غرب البلقان وأيضا عن كوسوفو، بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو في نقل المسؤوليات إلى مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية. وفي الوقت نفسه، نشدد على الأهمية الحاسمة للتنفيذ السريع والفعال للمعايير التي هي أيضا هامة بالقدر نفسه من المنظور الأوروبي لكوسوفو.

وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتهيئة البيئة الإدارية التي سوف تضمن المزيد من اقترابها من المعايير الأوروبية. ونشدد كذلك على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل الاحترام الكامل لسيادة القانون واستقلال النظام القضائي. إن قضايا مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والمسائل المتعلقة باستقرار الاقتصاد وحماية جميع الطوائف التي تعيش في كوسوفو بحاجة أيضا إلى أن توليها سلطات كوسوفو اهتماما خاصا.

ولن تشكل تسوية ركز الإقليم في المستقبل تحديا صعبا لكوسوفو وصربيا وحدهما بل للمجتمع الدولي بأسره. وسوف تحتاج إلى العمل المنسق والإستشرافي من جميع الأطراف المعنية. لكن تسوية المركز وحدها لن تحل مشاكل كوسوفو الاقتصادية والاجتماعية الملحة. وسوف تبقى هذه التحديات، وهي تحتاج إلى المعالجة بزخم جديد.

وينبغي للحل المستقبلي لمركز الإقليم أن يضمن مستقبل كل مواطني كوسوفو في مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي، وينبغي أن يؤدي أيضا إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن منطقة غرب البلقان بما فيها كوسوفو، قد أعطيت منظورا أوروبيا. والاتحاد الأوروبي له مصلحة كبيرة في التوصل إلى حل إيجابي وواضح لعملية المركز. وسيكون نجاحها أساسيا ليس لتوفير منظور واضح لسكان كوسوفو فحسب، وإنما بالنسبة لتحقيق الاستقرار العام في المنطقة. وفي هذا السياق، يتسم الحفاظ على المنظور الأوروبي لصربيا بأهمية كبيرة. ونود أيضا أن نوضح، أننا نعتبر مسألة مركز كوسوفو قضية أساسية. ولن تشكل نتيجة عملية مركز إقليم كوسوفو سابقة للأقاليم الأخرى، لأنها تعتبر حالة استثنائية تقوم على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونأسف لأن صرب كوسوفو ما زالوا ممتنعين عن المشاركة في عمل المؤسسات المركزية في كوسوفو بالرغم من طلبات المجتمع الدولي المتكررة لهم أن يفعلوا ذلك. إننا نحث بلغراد مرة أخرى على تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة في عمل مؤسسات كوسوفو التي من خلالها يستطيعون الدفاع عن مصالحهم بصورة فعالة. ومن المهم أن نفهم ونضمن أن جميع طوائف كوسوفو لها مكان في كوسوفو بغض النظر عن المركز المستقبلي للإقليم.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لمؤسسات كوسوفو في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة الإصلاح. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بدعم التنمية السياسية والاقتصادية في كوسوفو، ونحن نستعد لوجودنا المستقبلي في كوسوفو مع الأطراف الفاعلة الأخرى. ومن الضروري أن تبقى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هناك بكل قوتها إلى حين إنشاء ذلك الوجود المستقبلي. وتنسيق العمل تنسيقا جيدا بين مختلف المنظمات الدولية وتقديم المساعدة من المانحين الآخرين قضية أساسية لضمان التنفيذ الفعال لتسوية مركز كوسوفو وتنميتها المستدامة. وسوف يقوم الاتحاد الأوروبي بدوره في هذا الشأن.

والتزام المانحين في الأجل الطويل ضروري لضمان كوسوفو المستقرة والآمنة لجميع مواطنيها. وسيكون الوجود الدولي بعد تقرير مركز كوسوفو، ضروريا لدعم مؤسسات كوسوفو لضمان الأمن والاستقرار وكذلك لحماية الطابع المتعدد الأعراق في كوسوفو الجديدة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيرجانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أرحب بكم سيدي رئيسا لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر.

وأود أيضا أن أرحب في هذه القاعة برئيسة مركز تنسيق جمهورية صربيا الخاص بكوسوفو وميتوهيا، وبالسيدة ساندا راسكوفيتش - إيفتش، رئيسة وزراء كوسوفو، وبدولة رئيس الوزراء السيد آجيم شيكو.

وأود أيضا أن أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر للأمين العام على تقريره (S/2006/906)، وأن شكري الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو السيد جواكيم روكار، على إحاطتة المفيدة.

سوف ألتزم بشرح عدد من النقاط ذات الأهمية من منظور أوكرانيا. لقد ركز تقرير الأمين العام على بعض النجاح المحرز في تنفيذ المعايير التي تتماشى الآن مع خطة عمل الشراكة الأوروبية. وبينما نرحب بهذه التطورات الإيجابية، نرى أن العمل من أجل وحدة واستقرار كوسوفو على المدى البعيد يتطلب مزيدا من الاستمرارية والقوة.

وينبغي لقادة الإقليم أن يبذلوا جهودا خاصة لضمان أن تبقى كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية في طبيعتها مع احترام الحريات المدنية وحقوق الأقليات الوطنية والدينية. وهناك حاجة للمزيد من الاهتمام بحل القضايا المتعلقة بلا مركزية الحكومة وحماية حقوق الأقليات الثقافية وحقوق الإرث. ومن المهم أيضا أن تقوم حكومة كوسوفو بمد يد الصداقة للشعب الصربي وأن تشركه في عملية التحول الجارية وأن تقوم بلغراد بتشجيع هذه المساعي.

ويشدد تقرير الأمين العام على التوتر المتزايد في كوسوفو في الوقت الذي تتقدم فيه المفاوضات بشأن مستقبل الإقليم. وإننا منزعجون من استمرار الجرائم التي تحركها دوافع إثنية وسياسية خلال الفترة التي يشملها. ويبدو أن بعضها محاولات واضحة للضغط على الأطراف الدولية. ولذا، فإننا نتفق مع الرسالة الواضحة التي وردت في تقرير الأمين العام وهي أنّ التطورات السياسية والتوقيت لا تقررهما أحداث الشارع وأنه لا يمكن التساهل مع العنف.

وبوصفنا من المساهمين الناشطين في السلم والأمن على المستويين الدولي والإقليمي، ستواصل أوكرانيا المشاركة في الجهود السلمية التي يبذلها المجتمع الدولي في كوسوفو. إننا نحبذ التوصل إلى قرار وسطي مشترك مقبول بين بلغراد وبريستينا من خلال الوساطة الدولية الفعالة والالتزام الصارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن أوكرانيا تعتقد اعتقادا راسخا بالحاجة إلى التوصل إلى تسوية سياسية واقتصادية وللحالة الأمنية في كوسوفو من خلال تهيئة الظروف المناسبة لعودة السكان غير الألبان ومن خلال ضمان حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق جميع الفئات العرقية.

ويحذر بلدي من اتخاذ أية إجراءات متسرعة أو من جانب واحد قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع في المنطقة. ونعتقد أنه يتعين تمديد المفاوضات الحالية استناداً إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها. وننظر بقلق خاص إلى الإعلانات المتعلقة بما يسمى الطابع العالمي لتسوية كوسوفو، أو السابقة التي تُنشئها. وقد تؤدي هذه النُهج إلى مخاطرة

تتمثل في أن بعض البلدان، لا سيما في المنظمات الدولية، قد تستخدم نفوذها في المستقبل للترويج لسيناريوهات مماثلة في مناطق أخرى فيها صراعات مجمدة، وفي مقدمتها المنطقة التي كانت تخضع للنفوذ السوفياتي.

ومن المؤكد أن الأهمية الدولية لمسألة كوسوفو، وكذلك الحالة غير المستقرة في المنطقة، تقتضي وجوداً مدنياً وأمنياً للمجتمع الدولي على الأرض. وفي نفس الوقت، تدرس أوكرانيا إمكانية واحدة، شريطة أن تكون تدبيراً انتقالياً، وهي قرار الاتحاد الأوروبي بشأن انتداب دولي على إقليم كوسوفو لفترة زمنية محددة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل ألبانيا.

السيد نيريتاني (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يواكيم روكر، عل تقديم صورة واضحة عن الواقع على الأرض في كوسوفو. إن صموده المستمر على رأس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في هذه المرحلة الحرجة جداً حيث اقترب فصل من نهايته، سجل رقماً قياسياً في إبقاء جميع الأطراف الهامة مشاركة في عملية الانتقال الضرورية إلى المرحلة القادمة.

وستواصل حكومة ألبانيا دعم الجهود التي تبذل لتحقيق الهدف المتمثل في أن تكون كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على عمله الشاق والتزامه بإيجاد حل لهذه المسألة. ونشكر أيضاً بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي على مواصلة العمل المكرس لكوسوفو والالتزام تجاهها. وتصميم الأخيرة المستمر إسهام مهم جداً في العملية الانتقالية السلسة والمتسقة، التي ستشكل المسائل الأساسية في فترة ما بعد تحديد المركز.

وأود أيضاً أن أرحب بوجود رئيس الوزراء تشيكو في مجلس الأمن. ونهنئه على الالتزام الذي أبداه على مدى هذا العام بتحقيق المعايير، لا سيما بالنسبة للنقاط الثلاث عشرة ذات الأولوية التي حددها فريق الاتصال، وذلك كما يرد صراحة في تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد عزز تنفيذ البرامج، بالتواصل مع جميع فئات شعب كوسوفو، مؤسسات كوسوفو وساعد على بناء أسس للعمل الشاق في المستقبل. ونحن واثقون من أن المؤسسات التي أنشئت والمؤسسات التي ستنشأ ستستمر في توفير إدارة فعالة في بناء كوسوفو قادرة على البقاء ومتعددة الأعراق ومزدهرة وتتسع لجميع مواطنيها.

وأرحب أيضاً بوجود السيدة راسكوفيتش - إيفيتش، بصفتها ممثلة للوفد الصربي.

وأشكر الأمين العام على تقريره الأخير، وأعرب عن تقدير وفدي لهذه الوثيقة الواقعية والجوهرية.

ونحن سعيدون بالتقييم الكلي الذي يفيد بأن استمرار إحراز التقدم وتحقيق الإنجازات المهمة لا يزالان المنطق المهيمن في كوسوفو. ومن العناصر التي يشدد عليها هذا التقرير، النجاح في تحقيق المعايير؛ وقدرة المؤسسات على فهم التقدم والنهوض به من خلال التواصل مع جميع أبناء كوسوفو؛ وتحسين الخدمات المقدمة؛ والتوجه الواضح نحو المبادئ والقيم الديمقراطية. كما أن إدماج برامج المعايير في خطة عمل الشراكة الأوروبية وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها، وإنشاء الحكومة بالفعل هياكل ووضع خطط محددة لتنفيذ هذه البرامج مسائل نرحب بها ونشجعها. وهذا يبيّن بوضوح أن كوسوفو تسير على طريق بناء المؤسسات واستيعاب الأقليات الذي جرى اختياره، حتى في هذه المرحلة الحرجة.

وينبغي التشديد أيضاً على أن الحالة الأمنية لم تتضرر من عملية تحديد المركز المستمرة في المستقبل. ونتفق مع الرأي المتمثل في أن هذه الحالة لا ينبغي النظر إليها على أنها ستستمر على مدى فترة زمنية طويلة إلى أجل غير واقعي، وأنها ستتماشى مع ما تمليه الحالة الناشئة على الأرض.

وتتطلب مواكبة الزخم السياسي الراهن اتخاذ جميع الأطراف والجهات الفاعلة المشاركة في العملية إجراءات تتسم بالجرأة والتصميم. وزيادة التأخير بعد كانون الثاني/يناير، الموعد المحدد الهام، قد تعرض لخطر جدي التوصل إلى تسوية منظمة في كوسوفو، وتضعف روابط عديدة أبقت العملية حتى الآن عملية تبشر بالخير لقضية عادلة. ويسعدنا أن ضرورة التعجيل في تحقيق النتائج بدلاً من تأخيرها مسألة مفهومة بصورة عامة، ومقبولة على نطاق واسع لدى المجلس ودول أعضاء رئيسية. فوحدهم ومستوى تيقنهم عنصر لا غنى عنه لتحقيق نتيجة تكون مقبولة لدى شعب كوسوفو.

ونتفق مع الرأي الذي ورد صراحة في التقرير ومفاده أن من الضروري أيضاً أن يشارك قادة صرب كوسوفو مشاركة كاملة في العملية السياسية في كوسوفو. فبقاؤهم خارج العملية السياسية لا يخدم طائفتهم. وكما يقول التقرير بوضوح، ينبغي أن تتجاوب بلغراد مع سياسة المجتمع الدولي المتسقة بإزالة جميع العراقيل التي تعوق مشاركة صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو. وهذا الوقت مناسب لحل هذه المسألة، لا لمحاولة رفع سقف المطالبات على مائدة المفاوضات.

وفي نفس الوقت، نناشد ألبان كوسوفو أن يضاعفوا جهودهم لضمان حرية وحقوق الأقليات وزيادة تواصلهم مع جميع الطوائف. ونعتقد أن ألبان وصرب كوسوفو، كليهما، ينبغي أن يتخلوا عن ماضيهم، ويشاركوا في المصالحة، ويعززوا تعاونهم، ويتطلعوا إلى مستقبلهم المشترك.

وتواصل حكومة ألبانيا دعم الحوار المضموني بين ممثلي الألبان والصرب، وتدعو كلا الجانبين إلى إظهار فهم واقعي. لقد بدأ الحوار ويتعين أن يتمخض عن نتيجة تستند إلى الواقع في كوسوفو. والإرهاق الذي نتفهمه لا يتعين أن يبقي التوصل إلى النتيجة الضرورية معلقاً إلى الأبد. ونحن سعيدون بالتقدم المعقول الذي أُحرز في المسائل الفنية.

لقد دخلت العملية السياسية لتحديد المركز النهائي لكوسوفو موضوعياً وبحكم التعريف مرحلتها النهائية. وسيتوقف النجاح أو عدم النجاح في التوصل إلى تسوية سياسية منظمة إلى حد كبير على استمرار تمسك جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية بالنهج البناء. وستواصل ألبانيا القيام بدور نشط وتقديم نهج بناء. ولا نزال نؤمن بأن عملية تحديد المركز النهائي ينبغي أن تسير باطراد وبسرعة. فالمزيد من التأخير أو التمسك بأي وضع راهن مصطنع سيطيل أجل عدم الاستقرار وعدم اليقين والشلل المؤسسي، كما أنه لا يخدم مصلحة أحد، داخل المنطقة وخارجها.

ولا نزال نشارك في الدعم الدولي للرئيس أهتيساري وفريقه. ونعرب مجدداً عن دعمنا القوي للمبادئ التوجيهية التي وضعها فريق الاتصال، المتمثلة في عدم تغيير الحدود، وعدم تقسيم كوسوفو، وعدم الاتحاد مع أي بلد آخر أو مع أي جزء من بلد آخر.

وندعم حلاً واقعياً مقبولاً لشعب كوسوفو، يستند كلياً إلى الواقع الحالي لهذه الحالة بعينها. ويجب أن تكون جوانب الحل السياسية والقانونية محددة بوضوح، ولا يعتريه أي غموض؛ وإلا، فإنه سيميل إلى تقويض العملية المنظمة للتوصل إلى مركز نهائي مقبول وما يليه من إعادة تأهيل. وينبغي أن تسهم النتيجة في إنهاء عدم إمكانية التنبؤ وعدم

اليقين المنبثقين عن عدم وجود مركز محدد حالياً، كما ينبغي أن تعزز الاستقرار والأمن في كوسوفو والمنطقة بأسرها.

ونشدد على اقتناعنا القوي بأن أكثر حل واقعي وعملي وعادل لهذه المسألة هو الاستقلال، مع استمرار وجود المجتمع الدولي المدني والأمني الداعم. وبعبارة أخرى، يجب أن يشتمل على تشجيع وحماية حقوق الأقلية الصربية وجميع الأقليات الأخرى، وتشجيع وحماية ثقافتها وتراثها الديني، وبناء مجتمع يستطيع جميع أبناء شعب كوسوفو العيش فيه بكرامة ورخاء ودون خوف.

ويشجعنا أن قيادة كوسوفو ومجتمعها المدني ووسائط إعلامها ومؤسساتها الأخرى ذات الصلة ومجتمعها ككل تبدي تماسكاً سياسياً واجتماعياً، ووحدة متزايدة وتعاوناً مع المجتمع الدولي في تقاسم مسؤوليات بناء كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق، مندمجة في الهياكل الأوروبية الأطلسية. ونحن واثقون من أن الاستقلال سيولد ويكفل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمن لكوسوفو والمنطقة بأسرها، وسيساعد على إقامة مجتمع هناك قادر على البقاء ومتعدد الأعراق وديمقراطي. وسيمهد الطريق لتحقيق المنظور الأوروبي. وتتفق ألبانيا مع الرأي المتمثل في أن الوجود العسكري والمدني الدولي في كوسوفو، حتى بعد تحديد المركز النهائي، سيكون ضرورياً لنجاح جميع تلك المساعي.

وفي الختام، أود أن أؤكد لهذه الهيئة بأن الحكومة الألبانية ستواصل اتخاذ نهج إيجابي من خلال أداء دورها المساعد والداعي إلى الاعتدال في المنطقة. وسنبقى شريكا يعتمد عليه في تقديم الدعم الكامل للسيد أهتيساري وبعثته خلال العملية المقبلة وما بعدها.

الرئيس: طلبت رئيسة مركز التنسيق التابع لجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا الكلمة مرة أخرى. وأعطي الكلمة للسيدة راسكوفيتش – إيفيتش.

السيدة راسكوفيتش – إيفيتش (صربيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الجميع على المقترحات البناءة العديدة والملاحظات التي أبديت خلال المناقشة، والتي فهمتها على أنها تعبير قوي عن الدعم لعملية المفاوضات. ومع ذلك، أود أن أقدم بعض الإيضاحات.

استمعت عدة مرات خلال المناقشة إلى إشارات إلى الحجة بأن هناك عدم يقين لدى ألبان كوسوفو وهذا هو سبب التسرع. وأعتقد أن حجة عدم اليقين ليست وجيهة، لأن المركز والأوضاع التي كانت سائدة في كوسوفو وميتوهيا وفي صربيا قبل عام ١٩٩٩ لن تسود مرة أخرى على الإطلاق. وهذا صحيح خاصة في ضوء الآفاق الأوروبية المستقبلية بالنسبة لمنطقة جنوب شرق البلقان بأسرها.

وأود أن أشير بإيجاز إلى مشاركة الصرب في المؤسسات. أولا، فإن الصرب الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا تنقصهم الثقة لأن حرية الحركة ليست كما ينبغي، وما زالت هناك هجمات كثيرة يتعرض لها الناس عندما يتنقلون ويسافرون من مكان إلى آخر.

وهناك مسألة أخرى ذات صلة، لأن المشاركة مسألة مركبة ولا تقتصر على الثقة والأمن. فليست هناك آلية لمنع طغيان أصوات الأكثرية. ولا بد لي أن أذكر المجلس بأن تحالف العائدين عندما شارك بنشاط قدم ٧٢ تعديلا. ولكن لم يعتمد سوى تعديلين ورُفض ٧٠ تعديلا. ولذا يشعر الصرب أعضاء التحالف بأنهم موجودون هناك لأغراض تجميلية ليس إلا. وعليه فإن مشاركة الصرب في كوسوفو ينبغي أن تكون ذات مغزى. وبالتالي، نحتاج إلى آلية لمنع طغيان التصويت. وستكون هذه الآلية أفضل سبيل لإجراء المفاوضات، ولا سيما في الفريق العامل المعني بحقوق الطوائف.

وبطبيعة الحال، فإن الممثلين في كوسوفو وميتوهيا من القائمة الصربية يتمتعون بالصفة القانونية ولكنهم لا يتمتعون بالشرعية، وذلك لأن من بين ٠٠٠ ١٤٠ صربي في كوسوفو و ٠٠٠ ٢٥٠ آخرين في صربيا والجبل الأسود لهم حق التصويت في كوسوفو، لم يصوت سوى ٨١١ شخصا.

وأود أيضا أن أشير إلى القول بأن كوسوفو حالة خاصة. فمن وجهة نظرنا - ليس نحن الصرب وحدنا، فهناك آخرون يشاطروننا مشاعرنا وآراءنا - فإن قضية كوسوفو في جوهرها هي مسألة إرساء سابقة وليست حالة خاصة.

وفيما يتعلق بملاحظات السيدة لينتونين، فإنني أوافق على الكثير مما قالته وأرحب به. وأعرب أيضا عن التزامي والتزام مركز التنسيق التابع لجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل التقنية وكل المسائل الأخرى.

الرئيس: أشكر السيدة راسكوفيتش - إيفيتش على الملاحظات التي أبدها.

والآن، أعطي الكلمة للسيد روكر للرد على ما أثير من ملاحظات وأسئلة.

السيد روكر (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني العميق للتفهم الذي شهدناه في هذه الجولة من المناقشات حول التطورات في كوسوفو، وكذلك للتسليم بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الذي أرى أنه لم يكن بفضل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فحسب، بل أيضا، وبشكل خاص، بفضل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

وفيما يتعلق بعملية المركز، فإنني لا أعلق على جوهر هذه العملية. ولكن، أرى أن من ولايتنا أن نُطلع المجلس على التكاليف الموضوعية المرتبطة باستمرار حالة عدم الوضوح المتصلة بالمركز. وآمل أن ذلك كان واضحا في بياني. إضافة إلى ذلك، تتضمن ولايتنا تسهيل الفترة الانتقالية، ولدينا بالفعل دور نؤديه في الفترة الانتقالية، ونريد أن نمضي بهذه العملية إلى نتيجة منظمة.

وأشار العديد من الممثلين إلى حوادث العنف في كوسوفو. واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أننا لا نكتفي بإدانة العنف أينما وقع وكيفما كان شكله في كوسوفو، بل نحرص نحن ومؤسساتنا على تقديم مرتكبيه إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالأرقام التي ذكرها السيدة راسكوفيتش - إيفيتش في بيانها، فإنها لا تتطابق مع رصدنا الوثيق للوضع. ويسعدنا أن نتشاطر الأرقام الحقيقية المتعلقة بتلك الحوادث مع بلغراد ومع المجلس. ولكن، كما قلت، فإن كل حادثة تزيد عدد الحوادث أكثر من اللازم، ونحن نقدم الفاعلين إلى العدالة. وأنا مستعد لتقديم شرح تفصيلي حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بالعرض الذي قدمه زميلي من صربيا، فإنني لا أريد الخوض في التفاصيل بشأن ما قيل عن تجاوز بعثة الأمم المتحدة لحدود ولايتها. ولكن قد أكتفي بالتطرق إلى نقطة واحدة. إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تسعى بالتأكيد إلى دولة للألبان في كوسوفو، والبعثة، بالتأكيد، تعمل من أجل كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق في كل الأحوال.

وتطرقت البيانات إلى بعض المسائل المتصلة بتنفيذ المعايير التي تحتاج إلى إحراز مزيد من التقدم. وأتفق تماما مع الرأي بأن هناك حاجة إلى إحراز تقدم إضافي في عدد من المجالات. ولكن ذلك التقدم يتوقف جزئيا على المركز، ولنأخذ الاقتصاد على سبيل المثال. فكيف يمكن لاقتصاد ناشئ، مثل اقتصاد كوسوفو، أن يحقق النمو بدون الوصول

إلى القروض الدولية والائتمان الدولي، وهذا غير ممكن بدون حل مسألة المركز؟

وفيما يتعلق بمسألة العائدين، في هذا المجال أيضا نعتمد على تحديد المركز، حيث هناك حالة من عدم اليقين، ونحن نعلم أن العديد من العائدين المحتملين ينتظرون القرار بشأن المركز.

وجرى التطرق إلى مسائل أخرى، مثل اللامركزية وحماية التراث الثقافي. ويدرك الناس أن مارتي أهتيساري يجري مفاوضات مع الأطراف حول كيفية التصدي لهذه المشاكل وإيجاد حلول ملموسة لها. وفيما يتعلق بالبلديات النموذجية للامركزية، مثلا، فإن الناس ينتظرون الآن صدور اقتراح المبعوث الخاص بشأن المركز.

ويتوقف التقدم في مجالات أخرى من تنفيذ المعايير على مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات، وأيضا على اعترافهم بالمؤسسات. وفي هذا الصدد، أعبر عن امتناني العميق للعديد من المتكلمين الذين شددوا على الحاجة إلى أن يتخذ صرب كوسوفو تلك الخطوات بالفعل.

وفي الختام، أود أن أؤكد لهذه الهيئة بأن الحكومة الألبانية ستواصل اتخاذ نهج إيجابي من خلال أداء دورها المساعد والداعي إلى الاعتدال في المنطقة. وسنبقى شريكا يعتمد عليه في تقديم الدعم الكامل للسيد أهتيساري وبعثته خلال العملية المقبلة وما بعدها.

الرئيس: طلبت رئيسة مركز التنسيق التابع لجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا الكلمة مرة أخرى. وأعطي الكلمة للسيدة راسكوفيتش - إيفيتش.

السيدة راسكوفيتش - إيفيتش (صربيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الجميع على المقترحات البناءة العديدة والملاحظات التي أبديت خلال المناقشة، والتي فهمتها على أنها تعبير قوي عن الدعم لعملية المفاوضات. ومع ذلك، أود أن أقدم بعض الإيضاحات.

استمعت عدة مرات خلال المناقشة إلى إشارات إلى الحجة بأن هناك عدم يقين لدى ألبان كوسوفو وهذا هو سبب التسرع. وأعتقد أن حجة عدم اليقين ليست وجيهة، لأن المركز والأوضاع التي كانت سائدة في كوسوفو وميتوهيا وفي صربيا قبل عام ١٩٩٩ لن تسود مرة أخرى على الإطلاق. وهذا صحيح خاصة في ضوء الآفاق الأوروبية المستقبلية بالنسبة لمنطقة جنوب شرق البلقان بأسرها.

وأود أن أشير بإيجاز إلى مشاركة الصرب في المؤسسات. أولا، فإن الصرب الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا تنقصهم الثقة لأن حرية الحركة ليست كما ينبغي، وما زالت هناك هجمات كثيرة يتعرض لها الناس عندما يتنقلون ويسافرون من مكان إلى آخر.

وهناك مسألة أخرى ذات صلة، لأن المشاركة مسألة مركبة ولا تقتصر على الثقة والأمن. فليست هناك آلية لمنع طغيان أصوات الأكثرية. ولا بد لي أن أذكر المجلس بأن تحالف العائدين عندما شارك بنشاط قدم ٧٢ تعديلا. ولكن لم يعتمد سوى تعديلين ورُفض ٧٠ تعديلا. ولذا يشعر الصرب أعضاء التحالف بأنهم موجودون هناك لأغراض تجميلية ليس إلا. وعليه فإن مشاركة الصرب في كوسوفو ينبغي أن تكون ذات مغزى. وبالتالي، نحتاج إلى آلية لمنع طغيان التصويت. وستكون هذه الآلية أفضل سبيل لإجراء المفاوضات، ولا سيما في الفريق العامل المعني بحقوق الطوائف.

وبطبيعة الحال، فإن الممثلين في كوسوفو وميتوهيا من القائمة الصربية يتمتعون بالصفة القانونية ولكنهم لا يتمتعون بالشرعية، وذلك لأن من بين ١٤٠ ٠٠٠ صربي في كوسوفو و ٢٥٠ ٠٠٠ آخرين في صربيا والجبل الأسود

لهم حق التصويت في كوسوفو، لم يصوت سوى ٨١١ شخصا.

وأود أيضا أن أشير إلى القول بأن كوسوفو حالة خاصة. فمن وجهة نظرنا – ليس نحن الصرب وحدنا، فهناك آخرون يشاطروننا مشاعرنا وآراءنا – فإن قضية كوسوفو في جوهرها هي مسألة إرساء سابقة وليست حالة خاصة.

وفيما يتعلق بملاحظات السيدة لينتونين، فإنني أوافق على الكثير مما قالته وأرحب به. وأعرب أيضا عن التزامي والتزام مركز التنسيق التابع لجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل التقنية وكل المسائل الأخرى.

الرئيس: أشكر السيدة راسكوفيتش – إيفيتش على الملاحظات التي أبدتها.

والآن، أعطي الكلمة للسيد روكر للرد على ما أثير من ملاحظات وأسئلة.

السيد روكر (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني العميق للتفهم الذي شهدناه في هذه الجولة من المناقشات حول التطورات في كوسوفو، وكذلك للتسليم بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الذي أرى أنه لم يكن بفضل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فحسب، بل أيضا، وبشكل خاص، بفضل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

وفيما يتعلق بعملية المركز، فإنني لا أعلق على جوهر هذه العملية. ولكن، أرى أن من ولايتنا أن نُطلع المجلس على التكاليف الموضوعية المرتبطة باستمرار حالة عدم الوضوح المتصلة بالمركز. وآمل أن ذلك كان واضحا في بياني. إضافة إلى ذلك، تتضمن ولايتنا تسهيل الفترة الانتقالية، ولدينا بالفعل دور نؤديه في الفترة الانتقالية، ونريد أن نمضي بهذه العملية إلى نتيجة منظمة.

وأشار العديد من الممثلين إلى حوادث العنف في كوسوفو. واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أننا لا نكتفي بإدانة العنف أينما وقع وكيفما كان شكله في كوسوفو، بل نحرص نحن ومؤسساتنا على تقديم مرتكبيه إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالأرقام التي ذكرتها السيدة راسكوفيتش – إيفيتش في بيانها، فإنها لا تتطابق مع رصدنا الوثيق للوضع. ويسعدنا أن نتشاطر الأرقام الحقيقية المتعلقة بتلك الحوادث مع بلغراد ومع المجلس. ولكن، كما قلت، فإن كل حادثة تزيد عدد الحوادث أكثر من اللازم، ونحن نقدم الفاعلين إلى العدالة. وأنا مستعد لتقديم شرح تفصيلي حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بالعرض الذي قدمه زميلي من صربيا، فإنني لا أريد الخوض في التفاصيل بشأن ما قيل عن تجاوز بعثة الأمم المتحدة لحدود ولايتها. ولكن قد أكتفي بالتطرق إلى نقطة واحدة. إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تسعى بالتأكيد إلى دولة للألبان في كوسوفو، والبعثة، بالتأكيد، تعمل من أجل كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق في كل الأحوال.

وتطرقت البيانات إلى بعض المسائل المتصلة بتنفيذ المعايير التي تحتاج إلى إحراز مزيد من التقدم. وأتفق تماما مع الرأي بأن هناك حاجة إلى إحراز تقدم إضافي في عدد من المجالات. ولكن ذلك التقدم يتوقف جزئيا على المركز، ولنأخذ الاقتصاد على سبيل المثال. فكيف يمكن لاقتصاد ناشئ، مثل اقتصاد كوسوفو، أن يحقق النمو بدون الوصول إلى القروض الدولية والائتمان الدولي، وهذا غير ممكن بدون حل مسألة المركز؟

وفيما يتعلق بمسألة العائدين، في هذا المجال أيضا نعتمد على تحديد المركز، حيث هناك حالة من عدم اليقين،

ونحن نعلم أن العديد من العائدين المحتملين ينتظرون القرار بشأن المركز.

وجرى التطرق إلى مسائل أخرى، مثل اللامركزية وحماية التراث الثقافي. ويدرك الناس أن مارتي أهتيساري يجري مفاوضات مع الأطراف حول كيفية التصدي لهذه المشاكل وإيجاد حلول ملموسة لها. وفيما يتعلق بالبلديات النموذجية للامركزية، مثلا، فإن الناس ينتظرون الآن صدور اقتراح المبعوث الخاص بشأن المركز.

ويتوقف التقدم في مجالات أخرى من تنفيذ المعايير على مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات، وأيضا على اعترافهم بالمؤسسات. وفي هذا الصدد، أعبر عن امتناني العميق للعديد من المتكلمين الذين شددوا على الحاجة إلى أن يتخذ صرب كوسوفو تلك الخطوات بالفعل. ولن يكونوا قادرين على التأثير في التطورات في كوسوفو كما ينبغي، إلا بالمشاركة في المؤسسات. ومن المهم جدا أن يحدث ذلك، وأود أن أناشد بلغراد أن تجعل ذلك يحدث. وأظن أن حرية التنقل ليست عاملا معيقا. كما ينبغي ألا يكون التفوق في التصويت معيارا حاسما. ونحث صرب كوسوفو على الالتحاق بالمؤسسات والمشاركة فيها والاعتراف بها.

وستكون الحالة أفضل من جوانب عديدة إذا تم ذلك. فعلى سبيل المثال، من المحبذ جدا أن هناك الآن تحركا نحو دفع رسوم الكهرباء لشركة كوسوفو للطاقة، مما يشكل تقدما ملحوظا. وكذلك على صعيد مسألة الاتصالات، من الواضح جدا أن هؤلاء القائمين عليها، الذين ذكرتهم السيدة ساندا رسكوفيتش - إيفينش، ليس لديهم ترخيص بالعمل في كوسوفو وأنهم لا يدفعون أية ضرائب هناك. لكننا نشجعهم على المشاركة في المناقصة المطروحة حاليا للحصول على ترخيص ثان لتشغيل الهواتف المحمولة في كوسوفو.

وبالإجمال، أعتقد أن بناء الثقة والحوار أمران أساسيان. وأحث صرب كوسوفو والأقليات عموما على أن يأخذوا اليد الممدودة إليهم من المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وممثليها. وسنعمل بجد مع هذا المجلس وبتوجيه الأمين العام للوصول إلى نهاية جيدة للمشكلة التي لا تزال قائمة في كوسوفو.

الرئيس: أود أن أشكر السيد روكر على التوضيحات التي أدلى بها.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.